

سلسلة نصرة السنة (١١)

طول أبينا آدم عليه السلام

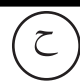
شبهات - ردود



ريعه لنصرة السنة

طول أبينا آدم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ

شبهات - وردود



وقف الاتقان لتعظيم القرآن والسنة، 1441 هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحازمي، عصام ابراهيم محمد صالح

طول أبينا آدم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ شبهات - وردود. / عصام ابراهيم محمد صالح الحازمي - الرياض ، 1441 هـ

192 ص ؛ 14× 20 سم.

ردمك: 9-3095-03-603-978

1- آدم عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ 2- الحديث - مباحث عامة

أ.العنوان

ديوي 239.5   1441/4966

رقم الإيداع: 1441/4966

الطبعة الأولى

١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠م





المملكة العربية السعودية - المدينة المنورة - حي الوبرة- جوار جامع الأنصار

TeL: 00966142888838

MobiL: 00966556663617

EmaiL: info@waqfaletqan.com

sunnahcen.com / nusrah

طول أبينا آدم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ

شبهات - وردود

إعداد






بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي خلق فسوى، وقدّر فهدى، سبحانه أحسن كل شيء خلقه، وأتقن كل شيء وأبدعه، وأعطى كل شيء خلقه ثم هدى، وأشهد أن لا إله إلا الله الخالق البارئ المصور، يخلق ما يشاء، وكل شيء عنده بمقدار، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، وصفيه من خلقه وخليله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسَلّم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد،،،

بعث الله محمدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالنور المبين، والصراط المستقيم، فبلّغ الرسالة، وأدّى الأمانة، وتركنا على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، وقد قرن الله ذكره بذكر المصطفى صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلا نجاة لمن آمن بالله ربًا ولم يؤمن بمحمد نبيًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا فلاح لمن رضي بالله معبودًا، ولم يرض بمحمد رسولًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وإن من لوازم شهادة أن محمدًا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تصديقه فيما أخبر من أمور الغيب والشهادة، وهو من أعظم علامات الإيمان، ولذلك امتدح الله عباده المتقين، وذكر أول صفة لهم إيمانهم بالغيب، قال تعالى: ﴿ الٓمٓ ①

﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ١-٣]، وفي هذا دلالة على أن من أنكر الغيبيات لم يكن هذا القرآن الكريم له هدىً، ولم يكن من المتقين.

ومما أخبر به النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ ما يتعلق بخلق آدم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ وصفته، حيث دلت الروايات الصحيحة على أن طوله ستون ذراعًا، فأما المؤمنون فيعلمون أن هذا حق لا مِرْيَة فيه، وأما الذين في قلوبهم زَيّغٌ فإن أبصارهم تَعمى عن الهدى، وتَضِل عن الرشاد، فيعرضون ما جاء في الشريعة على عقولهم القاصرة، فما وافقها فهو عندهم الصواب، وما خالفها فهو الخطأ، ولا عجب منهم فالجهل مَطيتُهم، واتباع الهوى مُنْيتُهم.

وسُنَةُ الله في هذه الحياة التدافع الدائم بين الحق والباطل، والهدى والضلال، وتاريخ البشرية برهان تام، وحُجة بالغة على أبدية هذا الصراع ما دامت السماوات والأرض، ولكن العاقبة للمتقين، بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق.

مشكلة البحث:

هل خَلْقُ آدم ستون ذراعًا حقيقة أم خُرافة إسرائيلية؟!، وإذا سلمنا أنها خُرافــة، كيف صارت هذه الخرافة حقيقة انطلت على الأئمة المتقدمين على مر القرون؟!، ثم هل يمكن أن يُخرّج الشــيخان حديثًا في صحيحيهما وهو خُرافة؟! كل هذه التســاؤلات وغيرها، سيتم الجواب عنها من خلال هذا البحث بإذن الله.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتقصي لم أقف إلا على بعض الكتابات المختصرة المتفرقة التي تكلمت حول الموضوع ، وأوسع ...ردت على من أنكر طول أبينا آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وأَوْسَــعُ بحثٍ وَقفتُ عليه لعز الديــن كزابر بعنوان: «طول آدم والإنســان، ومُنْحنى نُقْصَانه مع الزمان، والرد على عدنان»، وقد أجاد في الرد على الطاعنين من الناحية العلميــة التجريبية، وأما هذا البحث الذي عَنْوَنتُه بـ (طول أبينا آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ شــبهات وردود) **فالجديد الذي أضفته كما يلي:**

١ - جمع الروايات في طول أبينا آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، ودراستها دراسة نقدية.

٢- جمع ما وصلتُ إليه مِن أقوال مَن رَدّ الحديث من المتقدمين، وتحقيق القول فيما نُسِبَ إليهم.

٣- نقل كلام العلماء في معنى الحديث.

٤- الـــرد على من طعـــن في الحديث من الناحيـــة الحديثية وبيان زيف كلامه، وجهله.

خطة البحث:

المقدمة.

المبحث الأول- الأحاديث الواردة في طول أبينا آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

ويتضمن ستة مطالب:

المطلب الأول- حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في طول أبينا آدم ستين ذراعًا.

المطلب الثاني- حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في طول أبينا آدم ســـتين ذراعًا في السماء.

المطلب الثالـــث- حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في طول أبينا آدم ســبعين ذراعًا في سبعة أذرع.

المطلب الرابع- حديث أنس بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في طول أبينا آدم عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ ستين ذراعًا بذراع الملك.

المطلب الخامس- حديث أُبيّ بن كعب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في طول أبينا آدم عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ: كأنه نخلة سَحُوق.

المطلب السادس- حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في طول آدم عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ: اثنا عشر ذراعًا طولا، ست عرضًا.

المبحث الثاني- مواقف العلماء من طول أبينا آدم عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ:

ويتضمن أربعة مطالب:

المطلب الأول- حمل الحديث على ظاهره، وأدلتهم.

المطلب الثاني- تأويل الحديث، وأدلتهم.

المطلب الثالث- الاستشكال والتوقف في الحديث.

المطلب الرابع- رد الحديث بسبب مخالفته للعقل.

المبحث الثالث- شُبهات الطاعنين والجواب عنها: **ويتضمن أربعة مطالب.**

المطلب الأول- شُبهة الطعن في الحديث لأنه من الإسرائيليات.

المطلب الثاني- شُبهة الطعن في الحديث لمخالفته للواقع.

المطلب الثالث- شُبهة الطعن في الحديث لمخالفته لنظريات علم الأحياء.

المطلب الرابع- شبهة الطعن لمخالفته في الحديث لحقائق علم القلب.

الخاتمة.

الفهارس.

واللهُ تعالى أَسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به ويتقبله بفضله وَمَنه وكرمه، وأقول كما قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فيا أيها الناظر فيه، لك غُنْمه، وعلى مؤلفه غُرْمه، ولك صفوه، وعليه كدره، وهذه بضاعته المزجاة تعرض عليك، وبُنَاتُ أفكاره تُزف إليك، فإن صادفت كُفؤًا كريمًا لم تعدم منه إمساكًا بمعروف، أو تسريحًا بإحسان، وإن كان غيره فالله المستعان، فما كان من صواب فمن الواحد المنان، وما كان من خطأ فمني ومن الشيطان، والله برئ منه ورسوله»[(١)].

(١) حادي الأرواح لابن القيم (ص: ١٣).




المبحث الأول

الأحاديث الواردة
في طول أبينا آدم ستين ذراعا






المبحث الأول

المطلب الأول

حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في طول أبينا آدم ستين ذراعا

الحديث الأول

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسـول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**خَلَقَ اللهُ** عَزَّ وَجَلَّ **آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا، فَلَمَّا خَلَقَهُ قَالَ لَهُ: اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أُولَئِكَ النَّفَرِ -وَهُمْ نَفَرٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ جُلُوسٌ-، فَاسْتَمِعْ مَا يُجِيبُونَكَ، فَإِنَّهَا تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ» قَالَ: «فَذَهَبَ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ. فَزَادُوهُ: وَرَحْمَةُ اللهِ»، قَالَ: «فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ، وَطُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا، فَلَمْ يَزَلْ يَنْقُصُ الْخَلْقُ بَعْدُ حَتَّى الْآنَ**».

تخريج الحديث:

أخرجه همام بن منبه في «صحيفته» (٤٣/ ٥٨)، ومن طريقه معمر بن راشد في «الجامع» (١٠/ ٣٨٤)، رقم (١٩٤٣٥)، ومن طريق معمر أخرجه أحمد (١٣/ ٥٠٤)، رقم(٨١٧١)، والبخاري (٤/ ١٣١)، رقم(٣٣٢٦)، وفي (٨/ ٥٠)، رقم(٦٢٢٧)، وفي «الأدب المفرد» (٣٣٩/ ٩٧٨)،



والفريابي في «القدر» (٢١/ ٣)، وأبو عوانة في «مستخرجه» (١/ ١٦٠)، رقم(٤٦٤)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٩٣)، رقم(١٠)، وابن حبان في» صحيحه» (١٤/ ٣٣)، رقم(٦١٦٢)، وابن منده في «التوحيد» (١/ ٢٢٢)، رقم(٨٠) وفي «الرد على الجهمية» (ص:١٨)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣/ ٤٦٨)، رقم(٧١١،٧١٢)، والحنائي في «فوائده» (٢/ ٨١٣)، رقم(١٥٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٦١)، رقم(٦٣٦)، وفي «الأربعون في دلائل التوحيد»(٦٣/ ١٨)، رقم(١٨)، وابن عساكر في «معجمه» (١/ ٢٦٧) ، وابن الظاهري في «مشيخة ابن البخاري» (١/ ٢٠٧)، والعلائي في «إثارة الفوائد» (١/ ٢٥٦) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بألفاظ متقاربة.

قال ابن منده: «روى هذا الحديث عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جماعة، منهم: عبد الرحمن الأعرج، وسعيد المقبري، وأبو عثمان الشيباني، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وأبو أيوب، وأبو رافع الصائغ، وأبو صالح، وأبو يونس سليم بن جبير. وروي عن عبد الله بن عمر، وأبي سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله، وغيرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ».

وقال- أيضًا- : «وهذا حديث ثابت باتفاق من أهل المعرفة بالأثر».

المطلب الثاني

حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في طول أبينا آدم ستين ذراعا

الحديث الثاني

عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَوَّلَ زُمْرَةٍ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ عَلَى أَشَدِّ كَوْكَبٍ دُرِّيٍّ فِي السَّمَاءِ إِضَاءَةً، لاَ يَبُولُونَ وَلاَ يَتَغَوَّطُونَ، وَلاَ يَتْفِلُونَ وَلاَ يَمْتَخِطُونَ، أَمْشَاطُهُمُ الذَّهَبُ، وَرَشْحُهُمُ المِسْكُ، وَمَجَامِرُهُمُ الأَلُوَّةُ الأَنْجُوجُ -عُودُ الطِّيبِ-، وَأَزْوَاجُهُمُ الحُورُ العِينُ، عَلَى خَلْقِ رَجُلٍ وَاحِدٍ، عَلَى صُورَةِ أَبِيهِمْ آدَمَ، سِتُّونَ ذِرَاعًا فِي السَّمَاءِ».

تخريج الحديث:

أخرجه إسحاق في «مسنده» (١/ ٢٢١)، رقم(١٧٧)، وأحمد (١٢/ ٨٢)، رقم(٧١٦٥)، والبخاري (٤/ ١٣٢)، رقم(٣٣٢٧)، ومسلم (٤/ ٢١٧٩)، رقم(٢٨٣٤)، وابن ماجه (٥/ ٣٨٢)، رقم(٤٣٣٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٠/ ٤٧٠)، رقم(٦٠٨٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١٦/ ٤٦٤)، رقم»(٧٤٣٧)، والبغوي في «شرح السنة» (١٥/ ٢١٠)،

رقم(٤٣٧٣)، والبيهقي في «البعث والنشـــور» (٢١١/ ٣٣٣) من طريق عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة.

وأخرجه ابـــن المبارك في «الزهـــد» (٥٤٩/ ١٥٧٥)، وابن أبي شـــيبة في «مصنفـــه» (٧/ ٣٣)، رقم(٣٣٩٩٦)، وهناد بـــن السري في « الزهد» (١/ ٧٠)، رقـــم(٥٥)، والطـــبراني في «الأوائـــل» (٥٩/ ٣١) من طريق الأعمش عن أبي صالح، كلاهما قال: سَـــمِعتُ أبا هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، بألفاظ مُتقاربة.

قال البيهقي: «رواه مســـلم في الصحيح، عن قتيبة، أخرجاه من حديث جريـــر، عن عمارة إلا أنه قال: «ســـبعين ذراعًا...». وروايـــة عبد الواحد أصـــح، والله أعلم، وفي حديث أبي صالح، وهمـــام بن منبه، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «في صورة آدم ستون ذراعًا...».

وأخرجه يحيى بن ســـلام في «تفسيره» (٢/ ٨١٥) ، ومن طريقه ابن أبي زمنين في «تفسير القرآن العزيز» (٤/ ٤٨) عن خالد، عن الحسن، قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن أهل الجنة يدخلونها كلهم، نساؤهم ورجالهم من عند آخرهم، أبناء ثلاث وثلاثين ســـنة، على صورة آدم، طوله ســـتون




ذراعًا، الله أعلم بأي ذراع هو، جُرْدًا، مُرْدًا، مُكَحلين، يأكلون، ويشربون، ولا يبولون، ولا يتغوطون، ولا يمتخطون، والنساء عُربًا أترابًا، لا يَحِضْنَ، ولا يَلِدْنَ، ولا يَمْتَخطن، ولا يبُلْنَ، ولا يقضين حاجة».

* * *

المطلب الثالث

حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في طول أبينا آدم سبعين ذراعا في سبعة أذرع

الحديث الثالث

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: «يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ مُرْدًا بِيضًا جِعَادًا مُكَحَّلِينَ، أَبْنَاءَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ، عَلَى خَلْقِ آدَمَ، سَبْعِينَ ذِرَاعًا فِي سَبْعَةِ أَذْرُعٍ».

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (١٤/ ٢١٠)، رقم(٨٥٢٤)، و(١٥/ ٢٢٠)، رقم(٩٣٧٥) قال: حدثنا عفان، حدثنا حماد-يعني ابن سلمة-، أخبرنا علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، به، بلفظه.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٣٥)، رقم(٣٤٠٠٦)، ومن طريقه البغوي في «معالم التنزيل»(٥/ ١١)، رقم(٢١٠٧).



وأخرجه أحمد (١٣/ ٣١٥)، رقم(٧٩٣٣)، ومن طريقه ابن بشران في «أماليه» (٤٠/ ٤٤)، وابن أبي داود في «البعث» (٥٧/ ٦٤)، وابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» (٥٣/ ١٥) عن يزيد.

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/ ٣١٩)، رقم(٥٤٢٢)، وفي «المعجم الصغير» (٢/ ٧٥)، رقم(٨٠٨) قال: حدثنا محمد بن طاهر بن خالد بن أبي الدُّمَيْكِ، قال: حدثنا عبيد الله بن محمد بن عائشة التيمي.

وأبو الشيخ في «العظمة» (٣/ ١٠٩٦) ،رقم (٥٩٤)، وأبو نعيم في «صفة الجنة» (٢/ ٩٩)، رقم(٢٥٥)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٢٤٥/ ٤١٩) من طريق هدبة.

والبزار في «مُسْنَده» (١٤/ ٢٥٨)، رقم(٧٨٤٥) قال: حدثنا رجاء بن محمد السقطي، قال: حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث.

جميعهم عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: «**يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ جُرْدًا، مُرْدًا، بِيضًا، جِعَادًا، مُكَحَّلِينَ، أَبْنَاءَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ، عَلَى خَلْقِ آدَمَ، سِتُّونَ ذِرَاعًا فِي عَرْضِ سَبْعِ أَذْرُعٍ**» واللفظ لأحمد.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن علي بن زيد إلا حماد بن سلمة، ولا يُروى عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلا بهذا الإسناد».

قلت: ولفظ: «سبعون ذراعًا»، و«في عرض سبع أذرع»؛ لفظان مُنْكَران؛ لِتَفردِ علي بن زيد بن جدعان بهما، وهو ضعيف [1]، وقد خالف جميع الرواة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورواياتهم في الصحيحين بلفظ: «ستون ذراعًا»، وبدون زيادة: «سبعة أذرع».

وخالفه ابن عجلان، فرواها عن سعيد بن المسيب بلفظ: «ستون ذراعًا»، وهي الرواية الموافقة لرواية أكثر الرواة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أخرج روايته البزار في «مسنده» (١٥/ ١٦٣)، رقم(٨٥١١) قال: حدثنا إبراهيم بن سعيد، قال: حدثنا أبو خالد، قال: حدثنا ابن عجلان، عن سعيد، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إن الله خلق آدم** عَلَيْهِ السَّلَامُ **طوله ستون ذراعًا**».

وابن عجلان هو: محمد بن عجلان القرشي، أبو عبد الله المدني، وَثّقه جَمعٌ من العلماء، **قال الذهبي**: «وَثّقه أحمد، وابن معين، وقال غيرهما: سَيّءُ

(١) تهذيب الكمال (٢٠/ ٤٣٤)، التقريب (٤٠١/ ٤٧٣٤).



الحِفْظِ، **قال الحاكم**: خَرّجَ له مســـلم ثلاثة عشر حديثًا، كلها في الشواهد»، وقال في «الميزان»: «إمام، صَدُوق، مشهور»[١].

* * *

(١) تهذيب الكمال (٢٦/ ١٠١)، ميزان الاعتدال (٣/ ٦٤٤)، الكاشف (٢/ ٢٠٠).

المطلب الرابع

حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في

طول أبينا آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ ستين ذراعا بذراع الملك

الحديث الرابع

عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسـول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ عَلَى طُولِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ سِتُّونَ ذِرَاعًا بِذِرَاعِ الْمَلَكِ عَلَى حُسْنِ يُوسُفَ عَلَى مِيلَادِ عِيسَى ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ سَنَةً، وَعَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جُرْدٌ مُرْدٌ مُكَحَّلُونَ**».

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي الدنيا في «صفة الجنة»(١٥٨/ ٢١٠)، ومن طريقه ابن طولون في «الأحاديث المائة» (٨٤/ ٩٤) قال: حدثنا القاسم بن هاشم، ثنا صفوان بن صالح، قال: حدثني روّاد بن الجراح العسقلاني، ثنا الأوزاعي، عن هارون بن رئاب، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، به، بلفظه.

والحديث في بعض ألفاظه نكارة منها: «سِتُّون ذراعًا بذراع الملك»، ولفظ: «وعلى لسان محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، فإنه تفرد بها روّاد بن الجراح

العسقلاني، الشامي، أبو عصام، وهو صَدُوقٌ، تُرِكَ حديثه بسبب اختلاطه، **قال البخاري**: «كان قد اختلط لا يكاد يُقَوِّم حديثه، ليس له كبير حديث قائم»، **وقال أبو حاتم**: «هو مُضْطِرب الحديث، تَغَيَّر حفظه في آخر عمره، وكان محله الصدق»، **وقال أبو أحمد بن عدى**: «له أحاديث صالحة، وإفرادات وغرائب ينفرد بها عن الثوري وغير الثوري، وعامة ما يروي عن مشايخه لا يُتابعه الناس عليه، وكان شيخًا صالحًا، وفي حديث الصالحين بعض النكرة؛ إلا أنه ممن يكتب حديثه»، وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات»، وقال: «يُخطئ، ويُخالف»، والذي خلص إليه ابن حجر أنه: «صَدُوق اختلط بَأَخَرةٍ فَتُرِكَ، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد»[1].

وكذلك خالف رواد بن الجراح اثنان فروياه عن الأوزاعي بدون لفظة: «سِتُون ذراعًا بذراع الملك»، ولفظة: «وعلى لسان محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، وهما:

الأول- عمر بن عبد الواحد هو: ابن قيس السلمي، أبو حفص الدمشقي، ثقة، ومن الثقات المقدمين في الأوزاعي، قال عباس بن الوليد

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ١٨٦)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٥٢٤)، الثقات لابن حبان (٨/ ٢٤٦)، الكامل لابن عدي (٤/ ١٢٠)، تهذيب الكمال (٩/ ٢٢٧). التقريب (١/ ٢١١/ ١٩٥٨)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٨٨).



الخلال: عن مروان بن محمد الطاطري: «نظرنا في كتب أصحاب الأوزاعي، فما رأينا أحدًا أَصح حديثًا عن الأوزاعي من عمر بن عبد الواحد»[(١)].

أخرج روايته ابن أبي داود في «البعث» (٥٧/ ٦٥)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٠١)، وأبو الشيخ الأصبهاني في «العظمة» (٣/ ١٠٧٩)، رقم(٥٨٢)، قال: حدثنا محمود بن خالد، وعباس بن الوليد، والطبراني في «المعجم الصغير» (٢/ ٢٧٨)، رقم(١١٦٤)، ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٧/ ٢٦٥)، رقم(٢٧١٦)، قال: حدثنا يحيى بن عبد الله بن عبد الصمد بن شعيب بن إسحاق الدمشقي أبو سعيد، وعبيد الله أبو الفضل في «حديث أبي الفضل الزهري» (١١٣/ ٤٦)، ومن طريقه البيهقي في «البعث والنشور» (٢٤٤/ ٤١٨)، وأبو الطاهر السلفي في «الطيوريات» (٤/ ١٣٦٦)، رقم(١٣٢٩)[(٢)]، أخبرنا جعفر -من لفظه،

(١) تهذيب الكمال (٢١/ ٤٤٨)، التقريب (٤١٥/ ٤٩٤٣).

(٢) تنبيه: وهِمَ محقق كتاب الطيوريات حيث قال: «في الخطّية (عبد الله)، والصحيح ما أثبتنا، وهو صاحب جزء معروف...»، ثم لما جاء لترجمة إسناد الطيوريات فمر على الراوي أبي الفضل قال: «حديث حسن بمجموع طرقه، ورجال إسناد المؤلف كلهم ثقات إلا أبو الفضل عبد الله بن عبد الرحمن الزهري، ولم أجد له ترجمة، وقد تفرد به هارون بن رئاب عن أنس». مع أن أبا الفضل هو صاحب الكتاب، وله ترجمة في عدة كتب، وهو ثقة كما قال الدارقطني. والله أعلم

قال: أخبرنا صفــوان بن صالح. وأبو نعيم في «الحليــة» (٣/ ٥٦)، قال: حدثنا مخلد بن جعفر، قال: ثنا سعيدبن عجب، وحدثنا أحمد بن إسحاق، قال: ثنا عبد الله بن ســليمان، جميعهم قالوا: حدثنا محمود بن خالد، كلاهما قال: حدثنا عمر بن عبد الواحد، عن الأوزاعي، عن هارون بن رئاب، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يُبْعَثُ أَهْلُ الْجَنَّةِ عَلَى صُورَةِ آدَمَ فِي مِيلادِ ثَلاثَةٍ وَثَلاثِينَ سَنَةً جُرْدًا مُرْدًا مُكَحّلِينَ ثُمّ يُذْهَبُ بِهِمْ إِلَى شَــجَرَةٍ فِي الْجَنّةِ فَيُكْتَبُونَ فِيهَا لَا تَبْلَى ثِيَابُهُمْ وَلا يَفْنَى شَبَابُهُمْ**».

واللفظ لابن أبي داود، والبقية بنحوه، والطبراني مُختَصرًا.

قال الطبراني: «لم يَــرْوِهِ عن الأوزاعي إلا عمر بن عبد الواحد، تَفَردَ به محمود بن خالد».

قال أبو نعيم: «رواه غيره عن الأوزاعي، عن هارون فقال: حدثني من سمع أنسًا يذكره».

قال الضياء المقدسي: «إسناده صحيح».



قال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: «رواه الطبراني في الأوسـط، وإسناده جيد»[1].

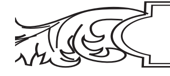
الثاني- نصر بـن الحجاج هو: الدمشـقي، **قال ابن حبان**: «مسـتقيم الحديث»[2].

أخرج روايته تمّام في «فوائده» (١/ ٣٤٧)، رقم(٨٩١)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٢/ ٢٩)، رقم(٧٨٥٥)، قال: حدثنا أبو عبد الله جعفر بن محمد بن جعفر الكندي، ثنا أبو بكر محمد بن عمرو بن نصر بن الحجاج القرشي، حدثني أبي، عن أبيه نصر بن الحجاج، حدثني الأوزاعي، حدثني هارون بن رئاب، عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**يُبْعَثُ أَهْلُ الْجَنَّةِ عَلَى صُورَةِ آدَمَ فِي مِيلادِ ثَلاثَةٍ وَثَلاثِينَ سَـنَةً جُرْدًا مُرْدًا مُكَحَّلِينَ**».

❋ ❋ ❋

(١) مجمع الزوائد (١٠/ ٣٩٩).

(٢) الثقات لابن حبان (٩/ ٢١٦)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٦٢/ ٢٩).





المطلب الخامس

حديث أُبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

في طول أبينا آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ كأنه نخلة سحوق

الحديث الخامس

عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِنَّ آدَمَ كَانَ رَجُلًا طُوَالًا كَأَنَّهُ نَخْلَةٌ سَحُوقٌ، كَثِيرَ شَعْرِ الرَّأْسِ، فَلَمَّا رَكِبَ الْخَطِيئَةَ بَدَتْ لَهُ عَوْرَتُهُ وَكَانَ لَا يَرَاهَا قَبْلَ ذَلِكَ، فَانْطَلَقَ هَارِبًا فِي الْجَنَّةِ فَتَعَلَّقَتْ بِهِ شَجَرَةٌ فَقَالَ لَهَا: أَرْسِلِينِي، فَقَالَتْ: لَسْتُ بِمُرْسِلَتِكَ، قَالَ: وَنَادَاهُ رَبُّهُ: يَا آدَمُ، أَمِنِّي تَفِرُّ؟ قَالَ: رَبِّ إِنِّي اسْتَحْيَيْتُكَ».

تخريج الحديث:

اختلف في الحديث على ثلاثة من الرواة:

الراوي الأول- سعيد بن أبي عروبة.

فقد اختلف عليه من أربعة أوجه.

أوجه الخلاف

الوجه الأول- سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن أُبيّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوجه الثاني- سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن عُتيّ، عن أُبيّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوجه الثالث- سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن عُتيّ، عن أُبيّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ موقوفًا.

الوجه الرابع- سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، موقوفًا.

تخريج أوجه الخلاف

الوجه الأول- سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن أُبيّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

أخرجه يحيى بن سلام في «تفسيره» (١/ ٢٨٥).

وأخرجه ابن أبي الدنيـا في «العقوبات» (٦٩/ ١٠٢) ومن طريقه قوام السنة الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (١/ ٤٣٩)، رقم(٧٧٥)

ابن أبي حاتم في «تفسـيره» (١/ ٨٧) رقم(٣٨٨)، وفي (٥/ ١٤٥١)، رقم(٨٢٩٩)، وفي (٥/ ١٤٥٣)، رقـم(٨٣٠٨)، كلاهما (ابن أبي الدنيا، وابن أبي حاتم) قال: حدثنا علي بن الحسـين بن أشـكاب العامري، قال: أخبرنا علي بن عاصم، كلاهما (يحيى بن سـلام، وعـلي بن عاصم)، عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن به، بنحوه.

وأما الوجه الثاني- سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن عُتيّ، عن أُبيّ ،عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فأخرجه ابن سـعد في «الطبقات» (١/ ٢٧)، والحاكم في «المسـتدرك» (٢/ ٢٨٨)، رقـم (٣٠٣٨)، ومن طريقه البيهقي في «البعث والنشـور» (١٣٩/ ١٧٥)، وابن عسـاكر في «تاريخ دمشق»(٧/ ٤٠٥)، قال: أخبرنا الحسـن بن يعقوب العدل، ثنا يحيى بن أبي طالب، كلاهما قال: أخبرنا عبد الوهاب بن عطاء العجلي.



وأخرجه الحاكم في «المستدرك»(٢/ ٥٩٣)، رقم(٣٩٩٨) قال: حدثنا محمد بن صالح بن هانئ، حدثنا الحسين بن الفضل، حدثنا سعيد بن سليمان الواسطي، حدثنا عبّاد بن العوام، كلاهما: عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن عُتيّ [١]، به، بنحوه.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

وأما الوجه الثالث- سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن عُتيّ، عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا.

فأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٢٧)، قال: أخبرنا سعيد بن سليمان، أخبرنا عبّاد بن العوام، عن سعيد بن أبي عَرُوبَة، عن قتادة، عن الحسن، عن عُتيّ، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، به، بمثله.

وأما الوجه الرابع- سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، موقوفًا.

---

(١) عند الحاكم في الطريق الأولى: يحيى بن ضمرة، والذي يظهر أنه خطأ والصواب عُتيّ، كما هو في طريق ابن سعد، وكذلك رواه البيهقي في البعث والنشور من طريق الحاكم، وذكر الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة (١/ ٢٥٠) إسناد الحاكم على ما تم تصويبه.

أخرجه الطبري في «تفسـيره» (١٢/ ٣٥٤)، رقـم (١٤٤٠٣)، قال: حدثنا بشر بن معاذ، قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سـعيد، عن قتادة، قال: حدثنا الحسن، به، بنحوه.

النظر في أوجه الخلاف:

الوجه الأول- سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

رواه عن سعيد اثنان، وهما:

١- **يحيى بن سلاّم هو**: أبو زكريا البصري، نَزِيل إفريقية.

قال أبو حاتم: «صدوق».

وقال أبو زرعة الرازي: «لا بأس به، ربما وهم».

قال أبو العرب: «يحيى بن سـلاّم، قَدِمَ إفريقية، وكان ثِقَةً ثَبتًا، وكان له إدراك، لَقِي غير واحد من التابعين، وأكثر من لقي الرجال والحمل عنهم، وله مصنفات كثيرة في فنون العلم، وكان من الحفاظ».



وقال-أيضًا-: «حدثني يحيى بن محمد بن يحيى بن سلاّم، عن أبيه، عن جده يحيى: أنه ما سمع شيئًا قط إلا حفظه، حتى إنه كان إذا مر بمن يتغنى، يَسُدُ أُذنَيه لِئَلا يسمعه فيحفظه».

قال ابن عدي: «يكتب حديثه مع ضعفه».

قال الدارقطني في «العلل»: «ليس بالقوي»، وقال في السنن: «ضعيف».

وذكره ابنُ حبان في «الثقات» وقال: «ربما أخطأ».

قلت: والذي يظهر أن أعدل الأقوال فيه كما قال أبو زرعة،: «لا بأس به، ربما يهم»، وكذلك ما قاله ابن حبان [(١)].

٢- علي بن عاصم هو: ابن صُهيب الواسطي:

قال الذهبي: «ضعفوه»، **وقال ابن حجر**: «صَدُوق يُخطئ ويُصرّ، ورُمي بالتشيع» [(٢)].

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ١٥٥)، الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢/ ٣٣٩). طبقات علماء إفريقية لأبي العرب الأفريقي (ص: ٣٧)، الثقات لابن حبان (٩/ ٢٦١)، الكامل لابن عدي (٩/ ١٢٤) العلل للدارقطني (١٥/ ٣٤) ، ميزان الاعتدال (٤/ ٣٨٠)، ديوان الضعفاء للذهبي (٤٣٤/ ٤٦٣٧)، التكميل في الجرح والتعديل لابن كثير(٢/ ٢٢٠)، لسان الميزان (٨/ ٤٤٨).

(٢) تهذيب الكمال (٢٠/ ٥٠٤)، الكاشف (٢/ ٤٢)، التقريب (٤٠٣/ ٤٧٥٨).

وأما الوجه الثاني- سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن عُتيّ، عن أُبيّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فرواه عن سعيد اثنان، وهما:

١- عبد الوهاب بن عطاء العجلي هو: الخفّاف، أبو نصر البصري.

مُخْتلف فيه، والأكثر على أنه صَدوق، وكان من الملازمين لسعيد بن أبي عَرُوَبة.

قال محمد بن سعد: «لزم سَعِيد بن أَبي عَرُوبَة، وعرف بصحبته، وكتب كتبه...».

وقال أحمد بن حنبل: «كان عبد الوهاب بن عطاء من أعلم الناس بحديث سعيد بن أبي عَرُوَبة».

وقال أبو بكر الأثرم: «قلت لأبي عبد الله: الخفاف؟ فقال: كان عالمًا بسعيد».

وقال الآجري: «سُئل أبو داود عن السهمي، والخفاف، في حديث ابن أبي عَرُوَبة، **فقال:** عبد الوهاب أقدم. فقيل له: عبد الوهاب سمع



في الاختلاط. فقال: من قال هذا؟ سمعت أحمد بن حنبل، سُئل عن عبد الوهاب في سعيد بن أبي عَرُوَبة؟ فقال: عبد الوهاب أقدم».

ورجح الذهبي أنه «صَدُوق»، وأما ابن حجر فقال: «صَدُوق، ربما أخطأ، أنكروا عليه حديثًا في فضل العباس، يقال: دلسه عن ثور»[1].

٢- **عَبّاد بن العوام هو**: ابن عمر بن عبد الله الكلابي، مولاهم، أبو سهل الواسطي، ثقة إلا أن في حديثه عن سعيد بن أبي عَرُوَبة اضطرابًا، قال أحمد بن حنبل: «عَبّاد بن العوام مُضْطِرب الحديث عن سعيد بن أبي عَرُوَبة».

ترجم له الذهبي فقال: «وَثّقهُ أبو حاتم، **وقال أحمد**: حديثه عن ابن أبي عَرُوَبة مُضْطِرب»، وقال ابن حجر: « ثِقةٌ»[2].

(١) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٤٠) تاريخ ابن معين رواية الدارمي (ص:١٥٠)، الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢/ ٣٩٧) التاريخ الكبير للبخاري (٦/ ٩٨)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٧٢)، سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (ص: ٢٢٣)، تاريخ بغداد (١١/ ٢٣،٢٢). تهذيب الكمال (١٨/ ٥٠٩)، ميزان الاعتدال (٢/ ٦٨١)، التقريب (٣٦٨/ ٤٢٦٢)، تهذيب التهذيب (٦/ ٤٥٠).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٨٣)، التعديل والتجريح للباجي (٢/ ٩٢٩)، تهذيب الكمال (١٤/ ١٤٠)، الكاشف (١/ ٥٣١)، التقريب (٢٩٠/ ٣١٣٨).

وقد اختلف فيه على عبّاد بن العوام من وجهين:

الوجــه الأول- ســعيد، عن قتادة، عن الحســن، عن عُتــيّ، عن أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوجه الثاني- ســعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن عُتيّ، عن أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا.

والذي يظهر أن الخــلاف يُحمل على عبّاد بن العوام؛ لأن في حديثه عن ســعيد بن أبي عَرُوَبة اضطرابًا، ويُرجح الوجــه الأول؛ لأنه وافق فيه عبد الوهاب بن عطاء، وهو من المقدّمين في سعيد بن أبي عَرُوَبة.

وأما الوجه الثالث- ســعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن عُتيّ، عن أُبيّ بن كعب موقوفًا.

فرواه عن ســعيد بن أبي عَرُوَبة راوٍ واحدٌ وهو: عَبّاد بن العوام -تقدم قريبًا- وفي حديثه عن ســعيد بن أبي عروبة اضطــراب، والوجه الراجح عنه: سعيد، عن قتادة، عن الحســن، عن عُتيّ، عن أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.



وأما الوجه الرابع- سـعيد، عن قتادة، عن الحسـن، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

رواه عنه راوٍ واحدٌ وهـو: يزيد بن زُريع العيشي، أبو معاوية البصري، مُتفق على ثِقَتِه، وَتثبُّتِه، وهو من أَوْثَقِ الرُّوَاةِ في سعيد بن أَبي عَرُوَبة.

قال أحمد بن حنبل: «إليه المنتهـى في التثبت بالبصرة»، وقال: «ما أتقنه ومـا أحفظه، يا لك من صحة حديث، صَـدوق مُتْقِنٌ»، وقال: «كل شيء رواه يزيد بن زُريع عن سعيد بن أبى عروبة فلا تُبالِ أن لا تسمعه من أحد، سماعه من سعيد قديم، وكان يأخذ الحديث بِنِيَةٍ».

وقال عبد العزيز القواريري: «لم يكن يحيى بن سـعيد يُقدّم في سـعيد بـن أبى عروبة أحدًا إلا يزيد بن زُريع»، ترجـم له ابن حجر فقال: «ثِقةٌ، ثَبْتٌ»[(١)].

(١) المعرفة والتاريخ ليعقوب الفسـوي (٢/ ١٣٩)، الكامل لابن عدي (٤/ ٤٤٦)، تهذيب الكمال (٣٢/ ١٢٤)، التقريب (٦٠١/ ٧٧١٣).

خلاصة النظر في أوجه الخلاف على سعيد بن أبي عروبة

يتبين بعد جمع الروايات، والنظر في الرواة، أن الوجه الرابع أرجح الأوجه عن سعيد بن أبي عروبة: سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ لأنه لا مقارنة، ولا تقارب بين يزيد بن زُريع، ومن روى الأوجه الأخرى، إلا ما كان من عبد الوهاب الخفاف، وهو وإن كان له ملازمة لسعيد إلا أنه لا يصل إلى مرتبة يزيد بن زُريع في التثبت، والثقة، وبخاصة أن بعضهم قد شكك في سماعه من سعيد قبل الاختلاط، وهو كذلك ممن عُرف عنه الخطأ.

ورجحه ابن كثير فقال: «وقد رواه ابن جرير وابن مردويه، من طُرق، عن الحسن، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا، والموقوف أصح إسنادًا»[(١)]، واختار ذلك أحمد شاكر كما في حاشية «تفسير الطبري»[(٢)].

الراوي الثاني- قتادة بن دعامة السدوسي

(١) تفسير ابن كثير (٣/ ٤٥٨).

(٢) تفسير الطبري (١٢/ ٣٥٤).

أوجه الخلاف

اختلف عليه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول- قتادة، عن الحسن، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، موقوفًا.

الوجه الثاني- قتادة، عن الحسن، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوجه الثالث- قتادة، عن صاحب له، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

تخريج أوجه الخلاف على قتادة السدوسي

فأما الوجه الأول- فيرويه عن قتادة راوٍ واحدٌ، وهو: سعيد بن أَبي عَرُوَبة، وقد تقدم تخريج روايته [1].

وأما الوجه الثاني- يرويه عن قتادة راويان، وهما:

شَيْبَان هو: ابن عبد الرحمن التميمي.

(١) تقدم (ص: ١٢).





أخرج روايته أحمد في «الزهد» (٤٣/ ٢٦٥) قال: حدثنا عبد الله، حدثنا أبي، حدثنا يونس، حدثنا شَيْبَان، عن قتادة، به، بنحوه مع زيادة.

سعيد بن بشير:

أخرج روايته الطبراني في «مسند الشاميين» (٤/ ٣٧)، رقم(٢٦٦٨) قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة، حدثنا أبو الجماهر، حدثنا سعيد بن بشير، عن قتادة، به، بنحوه.

وأما الوجه الثالث- قتادة، عن صاحب له، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

أخرجه الطبري في «تاريخه» (١/ ١٦٠) قال: حدثني أحمد بن المقدام، وأبو الشيخ في «العظمة» (٥/ ١٥٥٨) قال: حدثنا أحمد بن الحسن بن عبد الملك، حدثنا أبو الأشعث، كلاهما قال: حدثنا المعتمر بن سليمان، قال: قال أبي: -وزعم قتادة- عن صاحب له [(١)] حدث عن أُبّي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كان آدم رجلًا طوالًاً كأنه نخلة سَحُوق**».

(١) تنبيه: خطأٌ في موسوعة جوامع الكلم حيث قالوا في الترجمة، وفي التشجير: «صاحب له: هو صاحب بن حاتم الفرغاني من شيوخه الصحابي أُبيّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأحمد بن حرب الطائي، وغيرهما، ومن تلاميذه قتادة دعامة، وسليمان بن أحمد الطبراني - صاحب المعاجم- ، وغيرهما»، وهذا خطأ فأين قتادة من الطبراني!، وإنما المراد بقوله: صاحب له -أي صديق. والله أعلم.

النظر في أوجه الخلاف على قتادة السدوسي

فأما الوجه الأول- قتادة، عن الحسن، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يرويه عن قتادة راوٍ واحدٌ هو: سـعيد بن أَبي عروبة العدوي، من أثْبتِ أصحاب قَتادة، قال يحيى بن معين: «أثبتُ الناس في قتادة: سعيد بن أَبى عروبة ، وهشام الدستوائي، وشـعبة، فمن حدثك من هؤلاء الثلاثة بحديث - يعني عن قتادة - فلا تُبالِ أن لا تسمعه من غيره»[1]. **ترجم له ابن حجر فقال**: «ثِقةٌ حافظ، له تصانيف، كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة»[2].

وأما الوجه الثاني- قتادة، عن الحسن، عن أُبيّ بن كعب، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. **فرواه عن قتادة اثنان، وهما:**

١- **شيبان هو**: ابن عبد الرحمن التميمي، ثقة[3].

٢- **سعيد بن بشير هو**: الأزدي، ضعيف[4].

(١) تهذيب الكمال (١١/ ٩).

(٢) التقريب (٢٣٩/ ٢٣٦٥).

(٣) تهذيب الكمال (١٢/ ٥٩٢)، التقريب (٢٦٩/ ٢٨٣٣).

(٤) تهذيب الكمال (١٠/ ٣٤٨)، التقريب (٢٣٤/ ٢٢٧٦).

وأما الوجه الثالـــث- قتادة، عن صاحب له، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فيرويه راوٍ واحدٌ، وهو: سليمان بن طرخان التيمي، ثقة [1].

خلاصة الخلاف على قتادة السدوسي

يتبين بعد جمع الروايات، والنظر في الرواة **أن الوجه الأول**: «قتادة، عن الحسن، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» أشبه بالصواب؛ لأنه رواه سعيد بن أَبي عَرُوَبة وهو من أثبت الناس في قتادة، في حين أن شيبان لا يبلغ مَرتبة سعيد بن أَبي عَرُوَبة في التثبت، وأما سعيد بن بشير فهو ضعيف، وكذلك سليمان التيمي لا يبلغ مَرتبة سعيد بن أَبي عَرُوَبة في قتادة، **وقال الدارقطني**: «تفرد به المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن قتادة، عن صاحب له» [2]. والله أعلم.

الراوي الثالث- الحسن بن أَبي الحسن البصري.

(١) تهذيب الكمال (١٢/ ٥)، التقريب (٢٥٢/ ٢٥٧٥).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١/ ٣٩٧).

أوجه الخلاف

اختلف عليه من أربعة أوجه:

الوجه الأول- يُروى عنه، عن عُتيّ، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوجه الثاني- يُروى عنه، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، موقوفًا.

الوجه الثالث- يُروى عنه، عن عُتيّ، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، موقوفًا.

الوجه الرابع- يُروى عنه، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

تخريج أوجه الخلاف على الحسن البصري

فأما الوجه الأول- الحسن، عن عُتيّ، عن أُبيّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

راوه عن الحسن راوٍ واحدٌ هو: الهذلي.

أخرج روايته أبو الشيخ في «العظمة» (٥/ ١٥٥٩) قال: حدثنا محمد بن الحسين الطبركي، حدثنا محمد بن إدريس- بمكة -، حدثنا الحميدي،

حدثنا سفيان، حدثنا الهذلي، عن الحســن، عن عُتيّ، عن أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبــي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «كَانَ آدَمُ طُــوَالًا كَأَنَّهُ نَخْلَةٌ سَــحُوقٌ، فَلَمَّا أَصَابَ الْخَطِيئَةَ هَرَبَ فِي الْجَنَّةِ فَأَخَذَتْهُ شَــجَرَةٌ فَالْتَفَتَ فَقَالَ: يَا رَبِّ يَا رَبِّ الْعَفْوَ فَلِذَلِكَ إِذَا أُخِذَ عَبْدٌ أَبَقَ أَوَّلُ مَا يَسْأَلُ الْعَفْوُ».

وأما الوجه الثاني- عن الحسن، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

رواه عن الحسن راوٍ واحدٌ، وهو: قتادة، تقدم تخريجه [1].

وأما الوجه الثالث- عن الحسن، عن عُتيّ، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

رواه عن الحسن راوٍ واحدٌ، وهو: أبو حمزة العطار.

أخرج روايته ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٢٧) أخبرنا حفص بن عمر الحوضي، أخبرنا إسحاق بن الربيع أبو حمزة العطار، عن الحسن، عن عُتيّ، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قــال: «كان آدم طُــوالًا، آدم، جَعْدًا، كأنه نخلة سَحُوقٌ».

وأمــا الوجه الرابع- الحســن، عــن أبي بن كعــب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١) تقدم (ص: ١٢).

رواه عن الحسن اثنان، وهما:

١ - إبراهيم بن أَبي يحيى الأسلمي:

أخرج روايته ابن عساكر في «تاريخ دمشق»(٧/ ٤٠٥)، قال: أخبرناه -عاليًا- أبو غالب بن البنا، أنا أبو محمد الجوهري، أنا أبو عمر بن حيوية، حدثنا محمد بن محمد بن سليمان، حدثنا عبد الرحمن بن عبد الحكم، حدثنا ابن عفير، حدثنا يحيى بن أيوب، عن ابن الهاد، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن الحسن بن أبي الحسن، به، بنحوه، مع زيادات.

قال ابن عساكر: «رواه قتادة عن الحسن، فزاد في إسناده عُتيّ بن ضمرة».

٢- محمد بن ذكوان الأزدي:

رواه عنه ابن إسحاق، واختلف عليه من أربعة أوجه:

الوجه الأول- يُروي عنه، عن محمد بن ذكوان، عن الحسن عن أُبيّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوجه الثاني- يُروي عنه، عن محمد بن ذكوان، عن الحسن، عن أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، موقوفًا.

الوجه الثالث- يُروي عنه، عن الحسن بن ذكوان، عن الحسن، عن أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوجه الرابع- يُروي عنه، عن محمد بن ميمون، عن الحسن، عن أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فأما الوجه الأول- ابن إسحاق، عن محمد بن ذكوان، عن الحسن عن أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

رواه ابن أبي الدنيا في «الرقة والبكاء» (٢١٥/ ٣٠٤)، قال: حدثنا منصور بن بشير، قال: حدثنا إسماعيل بن عياش، وابن الصواف في «الثاني من أجزاء ابن الصواف» (١٨/ ١٧) قال: حدثنا المنجاب بن الحارث قال: أخبرنا علي بن مسهر، كلاهما، عن محمد بن إسحاق، به، بنحوه، مع زيادة: «ستون ذراعًا».

وأما الوجه الثاني- ابن إسحاق، عن محمد بن ذكوان، عن الحسن، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا.



رواه المروزي في «تعظيم قدر الصــلاة» (٢/ ٨٤٢)، رقم(٨٥٢) قال: حدثنا إســحاق، قال: أخبرنا محمد بن ســلمة، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن ذكوان، به، بنحوه، مع زيادة: «ستون ذراعًا».

وأما الوجه الثالث- ابن إســحاق، عن الحسن بن ذكوان، عن الحسن، عن أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

رواه الطبري في «تاريخه» (١/ ١٦٠)، قال: حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا ســلمة، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (١١٠/ ٣١٠)، قال: حدثنا أبو حفص عمر بن مدرك، حدثنا ســهل بن عثمان أبو مســعود العســكري، حدثنا عبد الرحيم بن ســليمان، كلاهما، عن محمد بن إسحاق، به، بنحوه، مع زيادة: « ستون ذراعًا».

وأما الوجه الرابع- ابن إســحاق، عن محمد بن ميمون [(١)]، عن الحسن، عن أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

---

(١) خطأ في التشجير في جوامع الكلم: ففي سند الحديث: محمد بن ميمون، وفي التشجير غُيِّر إلى: عمرو بن ميمون.

رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٥/ ١٥٥٦)، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر بن أحمد، حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا يعلى بن عبيد، حدثنا محمد بن إسحاق، به، بنحوه، مع زيادات.

النظر في أوجه الخلاف على الحسن بن أبي الحسن البصري

فأما الوجه الأول- يرويه عن الحسن راو واحد الهذلي هو: سُلمى بن عبد الله الهذلي، أبو بكر، ترجم له ابن حجر فقال: «أخباري، متروك الحديث» [1].

وأما الوجه الثاني- فيرويه عن الحسن راوٍ واحدٌ وهو: قتادة بن دعامة السدوسي، ثِقَةٌ، ثَبتٌ، مشهور بالتدليس، وهو من أثبت أصحاب الحسن البصري، وأكثرهم له ملازمة، قال أَبُو زرعة: «قتادة من أعلم أصحاب الحسن، ثم يونس بن عبيد».

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي، يقول: «أكبر أصحاب الحسن قتادة».

(١) تهذيب الكمال (٣٣/ ١٥٩)، التقريب (٦٢٥/ ٨٠٠٢).



وقال معمر: «قال قتادة: جالست الحسن ثنتي عشرة سنة، أصلي معه الصبح ثلاث سنين، ومثلي أخذ عَنْ مثله»[1].

وأما الوجه الثالث- أبو حمزة العطار هو: إسحاق بن الربيع البصري الأبلي، قال أبو حاتم: «يكتب حديثه وهو حسن الحديث»، ترجم له ابن حجر فقال: «صَدوق، تُكلِّم فيه للقدر، وضَعفه الفلاّس».

وحكم ابن عدي على روايته هذه بالنكارة، فقال: «ضعيف الحديث، حَدَّثَ بحديث مُنكر، عن الحسن، عن عُتيّ، عن أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

وذهب الذهبي إلى تضعيفه فذكره في «ديوان الضعفاء»، وقال: «ضعفه ابن عدي»[2].

---

(١) تهذيب الكمال (٢٣/ ٤٩٨)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٥١)، التقريب (٤٥٣/ ٥٥١٨).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٢٢٠)، الكامل لابن عدي (١/ ٥٤٧)، تهذيب الكمال (٢/ ٤٢٣)، ميزان الاعتدال (١/ ١٩١)، ديوان الضعفاء (ص: ٢٧)، التقريب (١٠١/ ٣٥٢).

وأما الوجه الرابع- فيرويه عن الحسن البصري راويان، هما:

١- إبراهيم بن أبي يحيى هو: الأسـلمي، مولاهم، أبو إسحاق المدني، متروك[1].

٢- محمد بن ذكوان هو: الأزدي، ضعيف[2].

وقد رواه عن محمد بن ذكوان: محمد بن إسحاق، **وقد اختلف عليه من أربعة أوجه**:

فأما الوجه الأول- ابن إسـحاق، عن محمد بن ذكوان، عن الحسن عن أُبيّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، يرويه عن ابن إسحاق اثنان، وهما:

١- إسـماعيل بن عياش هو: العنسي، أبو عُتْبَـة الحمصي، صَدوق في روايته عن أهل بلده، وخَلّط في غيرهم.

إلا أن روايته هذه من غير أهل بلده؛ لأن ابن إسحاق بغدادي، ولذلك تُعتبر روايته عنه ضعيفة[3].

(١) تهذيب الكمال (٢/ ١٨٤)، التقريب (٩٣/ ٢٤١).

(٢) تهذيب الكمال (٢٥/ ١٨٠)، التقريب (٤٧٧/ ٥٨٧١).

(٣) تهذيب الكمال (٣/ ١٦٣)، التقريب (١٠٩/ ٤٧٣).

٢- علي بن مسهر هو: القرشي، ثقة[١].

وأمـــا الوجه الثاني- محمد بن ذكوان، عن الحســـن، عـــن أُبيّ بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ موقوفًا.

يرويه عن ابن إسحاق راوٍ واحدٌ، هو: محمد بن سلمة وهو: ابن عبد الله الباهلي، ثقة[٢].

وأما الوجه الثالث- ابن إســـحاق، عن الحسن بن ذكوان، عن الحسن، عن أُبيّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

يرويه عن ابن إسحاق راويان، وهما:

١- ســـلمة هو: ابن الفضل الأنصاري، قال البخاري: «عنده مناكير، وفيه نظر»، وقـــال ابن المديني: «ما خرجنا من الري حتـــى رَمَيْنا بحديثه، وَوَهْنِه»، ترجم له ابن حجر فقال: «صَدُوق، كثير الخطأ»[٣].

---

(١) تهذيب الكمال (٢١/ ١٣٥)، التقريب (٤٠٥/ ٤٨٠٠).

(٢) تهذيب الكمال (٢٥/ ٢٨٩)، التقريب (٤٨١/ ٥٩٢٢).

(٣) تهذيب الكمال (١١/ ٣٠٥)، التقريب (٢٤٨/ ٢٥٠٥).

٢- **عبد الرحيم بن سليمان هو**: الكناني، ثقة[١].

وأما الوجه الرابع- محمد بن ميمون، عن الحسن، عن أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

يرويه عن ابن إسحاق راوٍ واحدٌ هو: يعلى بن عبيد الطنافسي، قال ابن حجر: «ثقة؛ إلا في روايته عن سفيان الثوري ففيه لين»[٢].

خلاصة الخلاف على ابن إسحاق

وبعد جمع الروايات، والنظر في الرواة يتبين أن الوجهين من طريق محمد بن ذكوان أشبه بالصواب من الوجه الثالث، والرابع، لما يلي:

١- تَوَافق اثنان من الثقات على أنه من طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن ذكوان، وإن كان كل واحد منهما اختلف في الوجه الذي رواه عن الآخر، إلا أنهما اجتمعا في أن الحديث عن محمد بن ذكوان.

٢- لم أقف على مَن ذكر الحسن بن ذكوان في تلاميذ ابن إسحاق، وكذلك محمد بن ذكوان قرين لمحمد بن إسحاق.

(١) تهذيب الكمال (١٨/ ٣٦)، التقريب (٣٥٤/ ٤٠٥٦).

(٢) تهذيب الكمال (٣٢/ ٣٨٩)، التقريب (٦٠٩/ ٧٨٤٤).



٣- وأما الوجه الرابع وإن كان راويه ثقة إلا أن الأكثر على أنه من طريق محمد بن ذكوان.

وعليه فالوجه الأشبه من طريق محمد بن ذكوان، عن الحسن، مع أنه حتى لو كان الوجه الرابع محفوظًا، وهو عن محمد بن ميمون، فلا يُؤَثر في الخلاف على الحسن؛ لأنه مُخَالف لأوثق الناس في الحسن البصري، وهو قتادة كما سيأتي قريبًا.

خلاصة الخلاف على الحسن بن أبي الحسن البصري

يتبين بعد جمع الروايات والنظر في الرواة أن الوجه الثاني: «قتادة السدوسي، عن الحسن، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» أرجح الأوجه عن الحسن البصري؛ لأنه رواه قتادة وهو أوثق الناس في الحسن، وأما بقية الرواة فلا يخلو راوٍ منهم من كلام في حفظه، وتوثيقه، ولا مقارنة بينهم وبين قتادة في التوثيق. والله أعلم.

خلاصة الخلاف

يتبين بعد دراسة أوجه الخلاف الثلاثة على الرواة، والنظر فيهم أن أرجح الوجوه هو الموقوف على أُبيّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو: «سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، موقوفًا».

دراســة الوجه الراجح وهو: «سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن أُبيّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، موقوفًا».

وفيه علتان:

الأولى- الانقطاع بين الحسن وأُبيّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإن الحسن لم يدرك أُبيّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قاله المزي، وابن كثير[(١)].

الثانية- سعيد بن أَبي عَرُوَبة مُدلس، ولم أقف له على تصريح بالسماع.

وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

أخرجه ابن أَبي الدنيا في «حســن الظن بــالله» (٩٣/ ٨٠)، ومن طريقه السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (١/ ١٧٨)، عن قثم بن عبد الله بن واقد، حدثني أبي، عــن صفوان بن عمرو، عن شريح بن عبيد الحضرمي، عن كثير بن مرة الحضرمي، عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: «إن لآدم عَلَيْهِ السَّلَامُ من الله موقفًا في فسح من العرش، عليه ثوبان أخضران، كأنه نخلة سَــحُوقٌ، ينظر إلى من ينطلق به من ولده إلى الجنــة، وينظر إلى من ينطلق به من ولــده إلى النار، قال: فبينا آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ على ذلــك، إذ نظر إلى رجل

(١) تهذيب الكمال (٢/ ٢٦٣)، جامع التحصيل (ص: ١٦٥)، البداية والنهاية (١/ ٨٧).

من أُمة محمـــد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ينطلق به إلى النار، فينادي آدم: يا أحمد، يا أحمد، فيقول: لبيك يا أبا البشر، فيقــول: هذا رجل من أُمتك ينطلق به إلى النار، فأشـــد المئزر، وأهرع في أثر الملائكة، وأقول: يا رسل ربي، قِفُوا، فيقولون: نحن الغِلاظ الشِّـــداد، الذين لا نعصي الله ما أمرنـــا، ونفعل ما نُؤمر. فإذا أيس النبـــي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبض على لحيته بيده اليسرى، واســـتقبل العرش بوجهه، فيقول: رب، أليس قد وعدتنـــي ألا تُخْزيني في أمتي. فيأتي النداء من عند العــرش: أطيعوا محمدًا، وَرُدُوا هذا العبـــد إلى المقام، فَأُخرج من حجزتي بطاقة بيضاء كالأنملة، فألقيهـــا في كفة الميزان اليمنى، وأنا أقول: بسم الله. فترجح الحســـنات على السيئات، فينادي: سَـــعِدَ، وسَعِدَ جَدُّهُ، وَثقُلَتْ موازينه، انطلقوا به إلى الجنة، فيقول: يا رســـل ربي، قِفُوا أسأل هذا العبد الكريم على الله، فيقول: بأبي أنت وأمي ما أحســـن وجهك، وأحسن خلقـــك، فمن أنت؟ فقد أقلتني عثرتي، ورحمت عـــبرتي، فيقول: أنا نبيك محمد، وهذه صلواتك التـــي كنت تصلي علي، وقد وفيتك أحوج ما تكون إليها».

والحديث إســـناده ضعيف جدًا؛ فيه عبد الله بن واقد الحراني، أبو قتادة، متروك [1].

(١) تهذيب الكمال (١٦/ ٢٥٩)، التقريب (٣٢٨/ ٣٦٨٧).

المطلب السادس

حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

في طول آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ اثني عشر ذراعا طولًا، وست عرضا

الحديث السادس

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «يَدْخُلُ فُقَرَاءُ الْمُسْلِمِينَ الْجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَائِهِمْ بِنِصْفِ يَوْمٍ»، قُلْتُ: وَمَا نِصْفُ يَوْمٍ؟ قَالَ: «إِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ» قَالَ: «وَيَدْخُلُونَ جَمِيعًا عَلَى صُورَةِ آدَمَ»، قُلْتُ: وَمَا صُورَةُ آدَمَ؟ قَالَ: «كَانَ اثْنَيْ عَشَرَ ذِرَاعًا طُولَهُ فِي السَّمَاءِ، وَسِتَّةً عَرَضًا»، قُلْتُ: بِأَيِّ ذِرَاعٍ؟ قَالَ: «الذِّرَاعُ كَطُولِ الرَّجُلِ الطَّوِيلِ مِنْكُمْ».

تخريج الحديث:

اختلف فيه على الجريري من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول- يُروى عنه، عن أبي نضرة، عن سُمْير بن نهار، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا.

الوجه الثاني- يُروى عنه، عن أبي نضرة، عن شُــتْير بن نهار [1]، عن أبي هريــرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قــال: «كان -أي آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ- اثني عشر ذراعًا طوله في السماء، وستة عرضًا».

الوجــه الثالث- يُروى عنه، عن أبي نضرة، عن شُــتْير بن نهار، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رســول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «... **كَانَ اثْنَيْ عَشَرَ ذِرَاعًا طُولَهُ فِي السَّمَاءِ، وَسِتَّةً عَرَضًا**».

تخريج أوجه الخلاف

الوجه الأول- الجريــري، عن أبي نضرة، عن سُــمْير بن نهار، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا عليه.

يرويه عن الجريري ثلاثة، وهم:

الأول- **إسماعيل بن علية:**

أخرج روايته الطبري في«تفسيره» (١٨/ ٦٥٩)، قال: حدثني يعقوب، قــال: حدثنا ابن علية، قال: حدثنا ســعيد الجريري، عــن أبي نضرة، عن

(١) اختلف في الروايات في اسم سُمْير بن نهار على عدة أسماء، وسيأتي تحرير ذلك عند ترجمته (ص: ٢٩).



سُمْير بن نهار، قال: قال أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يدخل فقراء المسلمين الجنة قبل الأغنياء بمقدار نصف يوم. قلت: وما نصف يوم؟ قال: أو ما تقرأ القرآن؟ قلت: بلى. قال: ﴿ وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾ [الحج: ٤٧]

الثاني- علي بن المديني:

أخرج روايته الشجري في «الأمالي الخميسية» (٢/ ٢٠٥)، قال: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن طلحة بن إبراهيم بن غسان -بقراءتي عليه في منزله بالبصرة-، قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن العباس بن الفضل الأسقاطي، قال: حدثنا أبو خليفة، قال: حدثنا علي -يعني ابن عبد الله المديني-، قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم قال: حدثنا الجريري، عن أبي نصر [(١)]، عن شُبْير بن نهار، قال: قال أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يُصور أهل الجنة: كلهم على صورة آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، قال، قلت: وما صورته؟ قال: اثنا عشر ذراعًا طولًا في ستة عرضًا، قلت: وما ذراعه؟، قال: كالرجل الطويل منكم، قال: ويدخل فقراء المسلمين الجنة قبل الأغنياء بمقدار نصف يوم،

(١) في المطبوع أبو نصر ولعله تصحيف؛ لأن جميع من يرويه من طريق أبي نضرة.

قلت: وما نصف يوم؟ قال: أوما تقرأ القرآن: ﴿ وَإِنَّ يَوۡمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلۡفِ سَنَةٖ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾ [الحج: ٤٧].

الثالث- شعبة بن الحجاج:

ذكر روايته الدارقطني في «العلل» ولم أقف عليها.

وروي الحديث بإبهام الراوي عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ موقوفًا عليه، أخرجه ابن المبارك في «الزهد الرقائق» (٥٢٠/ ١٤٧٦)، قال: أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم، أخبرنا الجريري، عن أبي نضرة، عن رجل، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ أنه قال: «يُصَور»، أو قال: «يَصير أهل الجنة كلهم على صورة آدم يوم القيامة»، قلت: وما صورة آدم؟ قال: «اثنا عشر ذراعا طولًا، وست عرضًا» قلت: وما ذراعه؟ قال: «كالرجل الطويل منكم»، قال: «ويدخل الفقراء قبل الأغنياء بمقدار نصف يوم»، قلت: وما نصف اليوم؟ قال: «أوما تقرأ القرآن؟: ﴿ وَإِنَّ يَوۡمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلۡفِ سَنَةٖ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾.

عند الطبري «سُمْير بن نهار».

وعند الشجري «شُبْير بن نهار».



الوجه الثاني- الجريري، عن أبي نضرة، عن شتير بن نهار، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

يرويه عن الجريري اثنان، وهما:

الأول- شعبة بن الحجاج:

أخرج روايته أحمد (١٦/ ٤٢٥)، رقم(١٠٧٣٠)، قال: حدثنا سليمان بن داود، أخبرنا شعبة، عن الجريري، قال: سمعت أبا نضرة، يحدث عن شتير بن نهار، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**يَدْخُلُ فُقَرَاءُ أُمَّتِي الْجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَائِهِمْ بِنِصْفِ يَوْمٍ**» قال: وتلا: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾.

الثاني- عدي بن الفضل:

أخرج روايته الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨/ ٣٥٧)، رقم(٨٨٦٥)، قال: حدثنا مقدام، حدثنا أسد بن موسى، حدثنا عدي بن الفضل، عن سعيد بن إياس الجريري، عن أبي نضرة، عن عقيل بن سُمْير، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**يَدْخُلُ فُقَرَاءُ الْمُسْلِمِينَ الْجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَائِهِمْ بِنِصْفِ يَوْمٍ**»، قُلْتُ: وَمَا نِصْفُ يَوْمٍ؟ قَالَ: «إِنَّ يَوْمًا



عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ» قَالَ: «وَيَدْخُلُونَ جَمِيعًا عَلَى صُورَةِ آدَمَ»، قُلْتُ: وَمَا صُورَةُ آدَمَ؟ قَالَ: «كَانَ اثْنَيْ عَشَرَ ذِرَاعًا طُولَهُ فِي السَّمَاءِ، وَسِتَّةً عَرَضًا»، قُلْتُ: بِأَيِّ ذِرَاعٍ؟ قَالَ: «الذِّرَاعُ كَطُولِ الرَّجُلِ الطَّوِيلِ مِنْكُمْ».

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الجريري إلا عدي بن الفضل، تَفَردَ به: أسد بن موسى».

الوجه الثالث- الجريري، عن أبي نضرة، عن شتير بن نهار، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**... خَلْقِ آدَمَ، ثَمَانِيَةَ عَشْر ذِرَاعًا في سَبْعَةِ أَذْرُعٍ**».

يرويه عن الجريري راوٍ واحدٌ وهو: حماد بن سلمة.

أخرج روايته البيهقي في «البعث والنشور» (٢٤٠/ ٤٠٦)، قال: أخبرنا أبو طاهر محمد بن محمد بن محمش الفقيه، أنبأ أبو بكر محمد بن القطان، حدثنا أحمد بن يوسف السلمي، حدثنا داود بن شبيب القرشي، وأيضًا في «البعث والنشور» (٢٤٠/ ٤٠٧)، قال: أخبرنا أبو نصر بن قتادة، أنبأ أبو الحسن بن عبدة، حدثنا محمد بن إبراهيم البوشنجي، حدثنا أبو نصر التمار، كلاهما قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن شتير

بن نهار[1]، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسـول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**يَدخُلُ فُقَراءُ المُسْلِمينَ الجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَائِهِم بِنِصْفِ يَوْمٍ، مِقْدَارُه خَمْسُمِائَة عَام، عَلى خَلْقِ آدَمَ، ثَمَانِيةَ عَشْر ذِرَاعًا في سَبْعَةِ أَذْرُعٍ**»، قال شمير: وما ذاك الذراع؟، قال: كأطولكم رجلًا»، كذا وجدته في سماعي، شمير بالشين معجمة وبالميم. ورواه غيره، عن حماد، فقال: شتير بن نهار، بالشين والتاء.

قال البيهقي: «والصحيح رواية غير حماد: سُمْير بن نهار بالسين غير معجمة، وبالميم. كذا قاله البخاري، ورواية أبي صالح، وهمام، وأبي زرعة، عن أبي هريرة، على صورة آدم ستين ذراعًا أصح من هذه الرواية، وأما روايته في قدر سبق الفقراء الأغنياء بدخول الجنة، فكذلك رواه غيره، عن أبي هريرة».

عند أحمد، والبيهقي: «شتير بن نهار».

وعند الطبراني: «عقيل بن سُمْير».

وعند البيهقي أيضًا: «شمير بن نهار».

(١) في الطريق الأخرى: شمير بن النهار.

النظر في أوجه الخلاف

الوجه الأول- الجريـــري، عن أبي نضرة، عن سُـــمْير بن نهار، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا عليه. يرويه عنه ثلاثة، وهم:

الأول- ابـــن عُلَيَّة هو: إســـماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَـــمٍ الأســـدي، مُجْمَـــعٌ على ثقته، وإليـــه المنتهى في التثبت وهو مـــن المقدمين في الجريري، قال أبو داود: أرواهم عن الجريرى إسماعيل بن عُلَيَّة. **وقال العجلي**: «روى عنه في الاختلاط: يزيد بن هارون، وابن المبارك ....، إنما الصحيح عنه حماد بن سلمة، والثوري، وشعبة ، وابن علية»[(١)].

الثاني- علي بن المديني هو: علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي، ثِقة، ثَبْتٌ، إمام، أَعْلَمُ أهل عصره بالحديث، وعِلله[(٢)].

الثالث- شـــعبة بن الحجـــاج هو: ابن الورد العتكـــي، أمير المؤمنين في الحديث، مُجْمَعٌ على ثِقَتِه[(٣)].

---

(١) الثقات للعجلي (١٨١/ ٥٣١)، ســؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٣٠٣/ ٤٤٩)، تهذيب الكمال (٣/ ٢٣)، التقريب (١٠٥/ ٤١٦).

(٢) تهذيب الكمال (٢١/ ٥)، التقريب (٤٠٣/ ٤٧٦٠).

(٣) تهذيب الكمال (١٢/ ٤٧٩)، التقريب (٢٦٦/ ٢٧٩٠).

واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول- رواه عنه غندر، وهو: محمد بن جعفر الهذلي، ربيب شعبة، من الثقات في شعبة، **قال عبد الله بن المبارك**: «إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكم بينهم»، **وقال أبو حاتم**: «كان صَدوقًا، وكان مُؤديًا، وفي حديث شعبة ثِقة»[(١)].

والوجه الثاني- رواه عنه سليمان بن داود، وهو: ابن الجارود ، أبو داود الطيالسي، ثقة، **قال ابن عدي**: «وإذا جاوزت في أصحاب شعبة من معاذ بن معاذ، وخالد بن الحارث، ويحيى القطان، وغندر، فأبو داود خامسهم، وله أحاديث يرفعها، وليس بعجب من يحدث بأربعين ألف حديث من حفظه أن يُخطئ في أحاديث منها، يرفع أحاديث، يُوقفها غيره، ويُوصل أحاديث، يُرسلها غيره، وإنما أتى ذلك من حفظه، وما أبو داود عندي وعند غيري إلا مُتيقظٌ ثَبتٌ»[(٢)].

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٢٢١)، تهذيب الكمال (٢٥/ ٥)، التقريب (٤٧٢/ ٥٧٨٧).

(٢) الكامل لابن عدي (٤/ ٢٧٨)، تهذيب الكمال (١١/ ٤٠١)، التقريب (٢٥٠/ ٢٥٣٤).



وبالنظر في الرواة يتبين أن الوجه الأول وهو: «الجريري، عن أبي نضرة، عن سُمْير بن نهار، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ موقوفًا عليه» أشبه بالصواب؛ لأن غندر مُقدم في شعبة، ووافقه عليه غيره، كما ذكر ذلك الدارقطني، وهو الذي رجحه الدارقطني في «العلل» فقال: «فرواه ابن علية، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن سُمْير بن نهار، عن أبي هريرة موقوفًا. وكذلك قال غندر، وغيره: عن شعبة، عن الجريري. وأسنده أحمد بن حنبل، عن أبي داود، عن شعبة، والموقوف أصح»[(١)].

وأما الوجه الثاني- الجريري، عن أبي نضرة، يُحدث عن شتير بن نهار، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ، أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ. يرويه عن الجريري راويان، وهما:

الأول- شعبة بن الحجاج تقدمت ترجمته[(٢)]، وهو ثقة، والوجه الراجح عنه الموقوف.

الثاني- عدي بن الفضل هو: التَّيْمِيّ ، أَبُو حاتم البَصْرِيّ، متروك[(٣)].

(١) العلل للدارقطني (١١/ ١٢).

(٢) (ص: ٢٧).

(٣) تهذيب الكمال (١٩/ ٥٣٩)، التقريب (٣٨٨/ ٤٥٤٥).

وأما الوجه الثالث- يرويه راوٍ واحدٌ، وهو حماد بن سلمة هو: ابن دينار البصري، ثقة، عابد، أثبت الناس في ثابت، وتَغَيَّر حفظه بأخر[1].

الخلاصة

الــذي يظهر بعد جمع الروايات، ودراســة أحوال الــرواة أن أرجحها الوجه الأول وهو: «الجريري، عن أبي نضرة، عن سُــمْير بن نهار، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ موقوفًا عليه»؛ لأن رواته أكثر، وأوثق، وهم من المقدّمين في الجريري، وهو الذي رجحه الإمام الدارقطني.

دراســة الوجه الراجح وهو: «الجريري، عن أبي نضرة، عن سُــمْير بن نهار، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ موقوفًا عليه».

الحديث فيه سُمْير بن نهار العبدي، بصري.

اختلف في اسمه في الروايات على أربعة أوجه:

الأول- عند أحمد، والبيهقي: «شتير بن نهار».

الثاني- عند الطبراني: «عقيل بن سُمْير».

الثالث- عند البيهقي أيضًا: «شمير بن نهار».

(١) تهذيب الكمال (٧/ ٢٥٣)، التقريب (١٧٨/ ١٤٩٩).

الرابع- عند الشجري: «شبير بن نهار».

والذي عليه الأكثر من العلماء، ورجحه المحققون أن اسمه سُمْير بن نهار العبدي، وممن ذهب إلى ذلك البخاري قال: «سُمْير بن نهار، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال لي محمد بن بشار: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ليس أحد يقول: شتير بن نهار إلا حماد بن سلمة، قال أبو نضرة: وكان من أوائل من حدّث في هذا المسجد».

وكذلك ابن معين حيث قال: «لم نسمع عن شتير بن نهار غير حديث واحد. حماد بن سلمة حسن الظن[1]، وسائر الأحاديث عن سُمْير بن نهار».

والدارقطني فقال: «شتير بن نهارى يروي عن أبي هريرة روى عنه أبو نضرة فيما زعم حماد بن سلمة عن الجريري عن أبي نضرة، قال البخاري: قال لي محمد بن بشار: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ليس أحد يقول: شتير بن نهار إلا حماد بن سلمة. فيما أخبرنا علي عن ابن فارس عنه».

والبيهقي فقال: «والصحيح رواية غير حماد سُمْير بن نهار بالسين غير معجمة، وبالميم. كذا قاله البخاري».

(١) يُشير إلى حديث: «إن حسن الظن من حسن العبادة».



وقال ابن حجر: «وشتير بن نهار، كذا يقول حماد بن سلمة، والمعروف سُمْير، بالمهملة والميم».

والخلاصة أن اسمه سُمْير بن نهار العبدي، وهو غير معروف، ذهب إليه أكثر الأئمة، قال عبدالله بن أحمد: قلت لأبي: «الجريري عن أبي نضرة عن سُمْير بن نهار، مَن سُمْير بن نهار؟ قال: لا أعرفه».

ونقل ابن حجر أن ابن المديني ضَعَّفَهُ.

وقال الدارقطني: «وسُمْير بن نهار عن أبي هريرة مجهول».

وقال الذهبي: « نكرة».

ولم أقف له على توثيق إلا ذكر ابن حبان له في كتاب «الثقات»، ومال ابن حجر في «التقريب» إلى أنه «صدوق»، وقال في «إتحاف الخيرة»: «هذا إسناد حسن، شتير- ويقال: سُمْير- ضَعَّفَهُ المديني، وَوَثَّقه ابن حبان»[1].

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد -رواية ابنه عبد الله- (١/ ٤٤٠)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري- (٤/ ١٠٥) (٣٣٨٤)، التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٢٠١)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٣١١)، الثقات لابن حبان (٤/ ٣٧٠) (٣٣٩٨)، البعث والنشور (٢٤٠/ ٤٠٧)، المؤتلف والمختلف للدارقطني (٣/ ١٢٤٨)، وفي (٣/ ١٢٦٢)، سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٣٥)، الإكمال لابن ماكولا (٤/ ٣٧١)، تهذيب الكمال (١٢/ ٣٧٨)، ميزان الاعتدال (٢/ ٢٣٤)، الكاشف (١/ ٤٨٠)، توضيح المشتبه (١/ ٥٤٤)، تعجيل المنفعة (١/ ٦٢١)، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (٢/ ٧٧٥)، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٦/ ١٥٩)، التقريب (٢٥٦/ ٢٦٣٧).



والـــذي يظهر من حاله مـــا ذهب إليه الجمهور من أنـــه غير معروف، وخاصـــة أن في حديثه ما يخالف رواية الثقات كما ســـيأتي بيان ذلك. والله أعلم.

الحكم على الحديث:

والحديث المرفوع ضعيف، لعدة علل:

أولًا- أن الصحيح أنه موقوف على أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ثانيًا- أن مداره على سُمْير وهو لا يُعرف.

ثالثًا- أن روايته في طول آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ مخالفة لرواية الصحيحين.

رابعًا- الاختلافات الكثيرة في الحديث في وقفه ورفعه، وفي اسم سُمْير، وفي طـــول آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وبعضهم يذكر طـــول آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وبعضهم لا يذكره.

* * *




المبحث الثاني

مواقف العلماء
من طول آبينا آدم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ






المبحث الثاني

مواقف العلماء من طول أبينا آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ

إن من الدلائل القوية على صحة الطريق، وسلامة المنهج، اتباع سبيل المؤمنين، الصادقين، الموثوقين، الذين أجمعت الأمة على تزكية فهمهم، وعلمهم، ونصحهم، ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْۗ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًاۖ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنعام: ٩٠].

ومن خلال البحث والاستقراء في كلام شرّاح الحديث، وكتب مشكل الحديث، ومُختلف الحديث، وغيرها من الكتب، لم أقف على من استشكل الحديث فضلا عن الطعن فيه، ولا من استشكله، لا سيما أن الحديث قد رواه أكثر أهل العلم في كتبهم.

وصنيعهم هذا شبه إجماع من السابقين في تقبلهم للحديث، والتسليم به، وعدم استشكالهم، لما علم من دقتهم، وفحصهم، وذكائهم، وفطنتهم، وحرصهم على تنقية السنة من كل شائبة تُنقص قدرها؛ بلهُ أن تطعن فيها.

إلا مــا نُقل عن مطهر بن طاهــر، وابن خلــدون، والحافظ ابن حجر وسيأتي ذكر أقوالهم والجواب عنها [1].

وبعد البحــث والنظر، وَقفتُ عــلى أربعة مواقف للعلــماء المتقدمين والمتأخرين في طول أبينا آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وســأذكر الأقــوال الثلاثة وما يدل عليها في أربعة مطالب -ونبدأ مستعينين بالله متوكلين عليه.

* * *

(١) سيأتي (ص: ٣٩ وما بعدها).

المطلب الأول

حمل الحديث على ظاهره، وأدلتهم

الموقف الصحيح، والمنهج السليم للمؤمن من الأحاديث الصحيحة التي تُثار عليها الشبه، الإيمان بكل ما أخبر به النبي صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إيمانًا جازمًا لا يعتريه شك، وقبوله جملةً وتفصيلًا، عَقِلَه أم لم يَعْقله، استغربه أم لم يَسْتغربه؛ لأن عدم فهمه للحديث الصادق المجزوم بصحته وثبوته لا يعني عدم ثبوته، والقضية أن عقله لم يستوعب الحديث ويفهمه، وإليك هذا الكلام الجميل الجليل من المقريزي - وكأني به يتكلم عن جُهَّال ومُتعالمي زماننا- يقول: «وكأني بمن قلّ علمه ينكر عليّ إيراد هذا الفصل[1]، ويراه من قبيل المحال، ومما وضعه القصاص، ويجزم بكذبه، فلا يوحشنك حكايتي له، واسمع قول الله تعالى عن عاد قوم هود: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ جَعَلَكُمۡ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ قَوۡمِ نُوحٖ وَزَادَكُمۡ فِي ٱلۡخَلۡقِ بَصۜۡطَةٗ﴾ [الأعراف: ٦٩]، أي طولًا وعظم جسم...».

(١) أي ذكر عمود السواري.



ثم يقول: «واعلم أن أعين بني آدم ضيقة، وقد نشأت نفوسهم في محل صغير، فإذا حَدّث القوم بما يتجاوز مقدار عقولهم، أو مبلغ أجسامهم، مما ليس له عندهم أصل يقيسونه على إلا ما يشاهدونه، أو يألفونه، عجلوا إلى الارتياب فيه، وسارعوا إلى الشك في الخبر عنه، إلّا من كان معه علمٌ، وفهمٌ، فإنه يفحص عما يبلغه من ذلك حتى يجد دليلًا على قبوله، أو رَدّه، وكيف يَرُدّ مثل هذه الأخبار؟، وفي الصحيح: أن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**خلق الله آدم** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ **طوله ستون ذراعا في السماء، ثم لم يزل الخلق ينقص حتى الآن**»» (١).

وهذا الموقف من المنطلقات الأساسية، والقواعد المنهجية التي سار عليها خير قرون البشرية، يقول الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «آمنت بالله، وبما جاء عن الله، على مراد الله، وآمنت برسول الله، وبما جاء عن رسول الله، على مراد رسول الله» (٢).

وإليك بعضًا من أدلتهم:

أولًا- ثبت في الصحيحين، وأكثر كتب أهل الحديث على تخريج الحديث من غير نكير، ولا تضعيف، ولا استشكال، قال أَبو عبد الله ابن

(١) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (١/ ٢٩٩).

(٢) الإرشاد شرح لمعة الاعتقاد (ص:٨٩).

منده: «وهذا حديث ثابت باتفاقٍ من أهل المعرفة بالأثر»[1].

وإليــك قطرة من بحــر كلام العلماء عــلى التســليم بالحديث، وعدم التشكيك والطعن فيه:

قال أبو سليمان الخطابي في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خلق الله آدم على صورته»: «الهاء مرجعها إلى آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، فالمعنى: أن ذرية آدم خلقوا أطوارًا كانوا في مبــدأ الخلق نطفة، ثم علقة، ثم مضغة، ثم صــاروا صورًا أجنة إلى أن تتم مدة الحمل، فيُولدون أطفالًا، وينشــئون صغارًا إلى أن يكبروا، فيتم طول أجســادهم، يقــول: إن آدم لم يكن خلقه على هذه الصفــة، ولكنه أول ما تناولته الخلقة، وجد خلقًا تامًا طوله ستون ذراعًا...»[2].

وقال شيخ الإسلام: «صُرّح فيه بأن خلق آدم أعظم من صور بنيه بشيء كثير، وهو لم يكن على شــكل أحد من أبناء الزمان كما في الصحيحين...، فهذا الحديث الذي هو أشــهر الأحاديث التي فيهــا أن الله خلق آدم على

(١) الرد على الجهمية لابن منده (ص: ١٩).

(٢) شرح السنة للبغوي (١٢/ ٢٥٥).



صورتـــه، ذكر فيه أن طوله ســـتين ذراعًا، وأن الخلـــق لم يزل ينقص حتى الآن...»[1].

وقال النووي: «وأن المراد أنه خُلق في أول نشـــأته على صورته التي كان عليها في الأرض، وتُوفي عليها، وهي طوله ستون ذراعًا، ولم ينتقل أطوارًا كذريته، وكانت صورته في الجنة هي صورته في الأرض لم تتغير»[2].

وقال أبو زرعة العراقي: «قوله: «فلم يزل ينقص الخلق بعد حتى الآن» يعني أن كل قرن تكون نشـــأته في الطول أقصر من أهل القرن الذي قبله، فانتهى تناقص الطول إلى هذه الأمة، وعلى طولها استقر الأمر، فلم يقع من زمن النبـــي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإلى زماننا هذا تفاوت في الخلق بالطول والقصر؛ بل الناس الآن على ما كانوا عليه في زمن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، طويلهم كطويل ذلك الزمان، وقصيرهم كقصير ذلك الزمان والله أعلم»[3].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٦/ ٤٣١).

(٢) شرح النووي على مسلم (١٧/ ١٧٨).

(٣) طرح التثريب شرح تقريب الأسانيد لأبي زرعة العراقي (٨/ ١٠٦).

وقال السيوطي: «المراد أنه خُلق في أول نشأته على صورته التي كان عليها في الأرض، وتُوفي عليها، وهي طوله ستون ذراعًا ولم ينتقل أطوارًا كذريته، وكانت صورته في الجنة هي صورته في الأرض لم يتغير» [1].

قلت: بل في هذا الحديث معجزة من المعجزات النبوية، ودلالة على صدقه، حيث إن الخلق لم ينقص منذ عهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى عصرنا هذا.

الدليل الثاني- من حيث النظر فقد ذكر الشيخ رفاعي سرور [2] كلامًا علميًا يُوضح أن حمل الطول على الحقيقة من المعجزات التي دلت عليها الشريعة، واعتمد على نظرية التوازن الكوني، فقال: «...ولكن خلق آدم، وتناقص الخلق حتى الآن، يحدث في سياق كوني، يثبت بدوره حقيقة كونية هائلة، وثابتة عند كل البشر، وهي ظاهرة التوازن الكوني.

---

(١) شرح السيوطي على مسلم (٦/ ١٨٧).

(٢) من أعلام الدعوة المصرية ولد بالإسكندرية ، له مشاركات دعوية، وعلمية، بدأ التأليف مبكرا وعمره ثماني عشرة سنة، له عدة مؤلفات منها علامات الساعة؛ ،وقدر الدعوة، وحكمة الدعوة، وبيت الدعوة، توفي في المسجد وهو ينتظر صلاة العصر .ينظر: http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=١٧١٧٩٠



والتوازن الكوني هـو: ضبط العلاقة بين العناصر الكونية من حيث الأحجام، والمسافات، والعدد، والحركة، ويمتد إلى العلاقة بين الحجم، والعمر، والعدد في وجود العنصر الواحد.

وقد أورد كريسي موريسون ظاهرة التوازن بين العدد، والحجم، والعمر، فقال:

«وحول تلك الخلائق التي تَدُب على الأرض أنواعًا، وأجناسًا، وأشكالًا، وأحجامًا، فلا يحصيها إلا الله، وأصغرها كأكبرها: معجزٌ في خلقه، معجزٌ في تصريفه، معجزٌ في تناسب حياته على هذه الأرض، لا يزيد جنس معين عن حدود معينة، تحفظ وجوده، وامتداده، وتمنع طغيانه على الأجناس الأخرى طغيان إبادة وإفناء، واليد الممسكة بالأنواع والأجناس، التي تزيد عليها وتنقص بحكمة، وتركب في كل منها من الخصائص والقوى والوظائف ما يحفظ التوازن بينها جميعًا.

ولكن اليد المدبرة هناك تضبط الأمور وَفق تقدير محسوب، فيه حساب لكل الحاجات والأحوال والظروف.

ولكن عجلة التوازن لا تختل في يد القدرة التي تدبر هذا الكون، وازنت بين كثرة العدد وقِصر العمر؛ فكان هذا الذي نراه، والميكروبات وهي أكثر الأحياء عددًا، وأسرعها تكاثرًا، وأشدها فتكًا، هي كذلك أضعف الأحياء مُقاومــة، وأقصرها عُمرًا، تموت بملايين الملايين في البرد، ومن الحر، ومن الضوء، ومن أحماض المعدات، ومن أمصال الــدم، ومن عوامل أخرى كثيرة، ولا تتغلب على عدد محدود من الحيوان والإنســان، ولو كانت قوة المقاومة طويلة العمر لدمرت الحياة والأحياء.

وفي الإنسان تجتمع كل حقائق التوازن الكوني، حيث يبقى التوازن بين حجمه، وعمره، وعدده على مدى الزمان كله.

وقاعدة التوازن في وجوده هي: أنه «كلما زاد العدد صَغُر الحجم ونَقَص العمر» ففي الوقت الذي كان فيه حجم الإنسان كبيرًا، وعمره طويلًا، كان عدده قليلًا، ففي بداية الخلق كان آدم طوله ستون ذراعًا، وكان عمر أبنائه طويــلًا، عندما كان عددهم قليلًا، وكلما مــر الوقت تغير الحجم، فأصبح قليلًا، وقل العمر، وصار عددهم يزيد.



وليس أدل على طول عمــر آدم وأبنائه من أن يجعل آدم لابنه من عمره أربعين عامًا، وعن ابن عباسٍ قال: لما نزلت آيةُ الدَّين قال: قال رسُــولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَــنْ جَحَدَ آدَمُ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ قَالَهَا: ثَــلَاثَ مَرَّاتٍ - إِنَّ اللهَ لَمَّا خَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، مَسَــحَ ظَهْرَهُ، فَأَخْرَجَ مِنْــهُ مَا هُوَ ذَارِئٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَجَعَلَ يَعْرِضُهُمْ عَلَيْهِ، فَرَأَى فِيهِمْ رَجُلًا يَزْهَرُ، فَقَالَ: أَيْ رَبِّ، أَيُّ بَنِيّ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا ابْنُكَ دَاوُدُ، قَالَ: أَيْ رَبِّ، كَمْ عُمْرُهُ؟ قَالَ: سِتُّونَ سَنَةً، قَالَ: أَيْ رَبِّ، زِدْ فِي عُمْرِهِ، قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ تَزِيدَهُ أَنْتَ مِنْ عُمْرِكَ، فَكَانَ عُمْرُ آدَمَ أَلْفَ عَامٍ، فَوَهَبَ لَهُ مِنْ عُمْرِهِ أَرْبَعِينَ عَامًا، فَكَتَبَ الله عَزَّوَجَلَّ عَلَيْهِ كِتَابًا، وَأَشْهَدَ عَلَيْــهِ الْمَلَائِكَةَ، فَلَمَّا حُضِرَ آدَمُ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، أَتَتْــهُ الْمَلَائِكَةُ لِتَقْبِضَ رُوحَهُ، فَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَحْضُرْ أَجَلِي، قَدْ بَقِيَ مِنْ عُمْرِي أَرْبَعُونَ سَــنَةً، فَقَالُوا: إِنَّكَ قَدْ وَهَبْتَهَا لِابْنِكَ دَاوُدَ، قَالَ: مَا فَعَلْتُ، وَلَا وَهَبْتُ لَهُ شَيْئًا، وَأَبْرَزَ الله عَزَّوَجَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَأَقَامَ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةَ»[1].

(١) أخرجه سعيد بن منصور في التفسير من سننه (٥/ ١٦٢)، وأحمد (٥/ ٤٦٣)، قال شعيب الأرنؤوط: حسن لغيره.

فنـــرى من الحديث أن آدم كان عُمره ألف ســـنة، كما أخبر الله عن نوح وهو قريب من آدم؛ لأنه أول رسول لأهل الأرض فلبث في قومه ألف سنة إلا خمسين عامًا.

وبذلك يتبين أن مناقشة طول آدم دون النظر إلى تناسبه في البداية مع واقع الجنة، ودون النظر إلى الظاهـــرة الثابتة بتناقص الخلق، وإلى قاعدة التوازن الكوني، تكون مناقشـــة ناقصة خاطئة، لا يثيرها إلا المتهمون بمحاولات التضليل، التي يلاحقها الفشل؛ لأنهم لا يفهمون أن قوة التصور الإسلامي، وإحكام منهجه، هي الحرز الحقيقي من تلك المحاولات المثيرة» [1].

* * *

(١) ينظر: html.http: / /www.kalemasawaa.com /vb /t١٩٧٣٢

المطلب الثاني

تأويل الحديث، وأدلتهم

وأمـــا الموقف الثـــاني الذي ذهب إليـــه بعض أهل العلـــم، وهو تأويل الحديث، وقد ذهبوا إلى ثلاثة تأويلات:

الأول- أن طوله ســتون ذراعًا ثابت لأبينـــا آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ عندما كان في الجنة، ولما أُهبط إلى الدنيا نقص حتى يناسب الأرض.

قال محمد أنور شاه بن معظم: «ويُحْتَمَلُ أن يكونَ مُرادُ الحديث أنه كان قدر طولهم هذا في الجنة، فإذا نزلوا عادوا إلى القِصر، فإن الأحكامَ تَتَفَاوت بتفاوُت البِلدان، والأوطان، كما أن يومًا عند ربك كألف ســنةٍ مما تَعُدُّون، فهو يومٌ في العالم العُلويِّ، وألف ســنةٍ في العالم السُّــفليِّ، هكذا يُمْكِنُ أن تكونَ قاماتهم تلك في الجنة، فإذا دَخَلُوها عادوا إلى أصل قامتهم»[(١)].

وقال عبد الرحمن المعلمي في - رده على أبي رية منكر السنة -: «أقول: لم يتحقق بحجة قاطعة كم مضى للجنس البشري منذ خلق آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وما في التوراة لا يُعتمد عليه، وقد يكون خلق ستين ذراعًا فلما أُهبط إلى الأرض

(١) فيض الباري على صحيح البخاري (٤/ ٣٤٣).

نقص من طوله دُفعةً واحدة؛ ليناسب حال الأرض، إلا أنه بقي أطول مما عليه الناس الآن بقليل، ثم لم يزل ذلك القليل يتناقص في الجملة». والله أعلم [(١)].

الجواب:

وهذا التأويل مُحتملٌ، إلا أنه يُشكل عليه ما ورد في آخر الحديث من قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « **...فَلَمْ يَزَلِ الخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدُ حَتَّى الآنَ**»، إذ لو أن أبانا آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ عندما أُهبط كان طوله طول هذه الأمة، أو ما يقاربها؛ لما كان لذكر هذا اللفظة معنى ولا مزية.

الثاني- أن طوله ستون ذرعًا ولكن الذراع مقدراه خمسة سنتيمترات.

قال عطية الصقر: «وإذا كانت هناك غرابة في طوله، وهو ستون ذراعًا كما رواه البخاري، ومسلم، فإن أثر البيئة على طول الأجسام وقصرها معروف في كثير من المناطق في العالم كله، والمسافة بين خلق آدم وبعثة الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فوق ما نقل عن الإخباريين من أهل الكتاب الذين قالوا: إن عُمر الدنيا سبعة آلاف سنة.

---

(١) الأنوار الكاشفة لعبد الرحمن المعلمي (ص١٨٧).

على أن للـــذراع معايير مختلفة، فقُـــدِّر بقبضة النَصْل، أو الســـيف، أو الرمح، أو القناة، وقَدّره البعضُ بخمســـة ســـنتيمترات، فيكون طول آدم ثلاثة أمتار، وهو معقول»[١].

الجواب:

أن الأصل في مقدار الذراع يُحمل على المتعارف والمشهور؛ لأن الأصل في الـــشرع أن يخاطبهم بما هو متعارف عندهم، وليس بما هو غريب ونادر، ومـــا يدل على أن المقصود الذارع المتعـــارف عليه أنه في آخر الحديث، قال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ: « ...**فَلَـــمْ يَزَلِ الخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدُ حَتّى الآنَ**»، إذ لو كان المراد بالذارع الطول القريب لما كان لذكر هـــذه اللفظة معنى ما دام أن أطوالهم متقاربة.

ومما يدل على ضعف هذا التأويل الآثار التي ذكرت أطوال بعض الأمم السابقة، وهو ما سيأتي ذكره قريبًا. والله أعلم.

التوجيه الثالث- أن المراد بالعدد المبالغة في الطول، وليس حقيقة العدد.

(١) فتاوى دار الإفتاء المصرية (٨/ ١٢٣).

قال محمد أبو شـــهبة: «على أنه يجوز أن يكون الحديث سبق لبيان فرط طوله، من غير خصوص كونه ستين ذراعًا، فيكون المراد به التكثير، ولعل مِمَّا يُقَوِّي هذا الفهم ما رواه ابن أبي حاتم بإســـناد حســـن عن أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ مرفوعًـــا: «إن الله خلق آدم رجلًا طوالًا، كثير شـــعر الـــرأس، كأنه نخلة سَحُوقٌ»»[1].

وبنحوه نقله المعلمي عن شيخه عبيد الله السندي فقال: «جاء في الحديث أن الله خلق آدم طوله ستون ذراعًا، فما زال الخلق أي من بنَيه يتناقص حتى صاروا إلى ما هم عليه الآن، استشـــكله ابن خلدون، ونقل إشكاله الحافظ ابـــن حجر في «فتح البـــاري» بأن ديار ثمود في الحجـــر لا تزيد أبوابها عن أبواب ديارنا، وهم من القِدم على ما يظهر أن يكونوا في نصف الطريق بيننا وبـــين آدم، فكان على هذا يجب أن تطول أبدانهـــم عنا بنحو ثلاثين ذراعًا، ولعل أهل الحفريات عثروا على عظام وجماجم قديمة جدًا، ولا يزيد طولها عن طول الناس اليوم - سمعت حل الإشكال من الشيخ عبيد الله السندي

(١) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين لمحمد أبو شهبة (١/ ١٥١).



رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الطول المذكور في عالم المثال لا في عالم الأجسام والمشاهدة. فالله أعلم»[1].

أدلتهم:

أولًا- حديث: «كأنه النخلة السَّحُوق»[2].

ثانيًا- حديث: أن «طوله اثنا عشر، وفي بعض الروايات: «ثمانية عشر»[3].

ثالثًا- حديث: أن «طوله سبعون ذراعًا»[4].

قالوا: فهذه الأدلة، وهذا الاختلاف في طوله يدل على أن المراد بيان المبالغة في الطول، وليس حقيقة العدد الوارد في رواية الصحيحين.

(١) القائد إلى تصحيح العقائد للمعلمي (ص: ٢٥٥).

(٢) تقدم تخريجه (ص: ١٢) والصحيح أنه موقوف على أبي بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وهو ضعيف.

(٣) تقدم تخريجه (ص: ٢٤)، وهذه الألفاظ منكرة؛ لتفرد الضعفاء بها.

(٤) تقدم تخريجه (ص: ٧).

والجواب عن التأويل فيما يلي:

يُسلم بالتأويل لو صَحتِ الروايات، ولكن كما تقدم في تخريج الروايات، فإنها لا يثبت منها شيءٌ إلى رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يصح كذلك عن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

وعلق الشيخ الألباني على موافقة المعلمي للسندي بقوله: «قلت: هذا التأويل أشبه بتأويلات المتكلمين والمتصوفة، وإني مُتعجبٌ جدًا من حكاية فضيلة الشيخ إياه، وإقراره له، واستشكال ابن خلدون إنما يصح على ما استظهره أن ثمود في نصف الطريق بيننا وبين آدم، وهذا رَجمٌ بالغيب، إذ لم يأت به نص عن المعصوم، ولا ثبت مثله حتى الآن من الآثار المكتشفة، بل لعلها قد دلت على خلاف ما استظهره، فيبقى الحديث من الأمور الغيبية التي يجب الإيمان بها دون أي استشكال» [١].

* * *

(١) حاشية القائد إلى تصحيح العقائد للمعلمي (ص: ٢٥٥).

المطلب الثالث

الاستشكال والتوقف في الحديث

ومن نُقل عنه الاستشـــكال -واعتمد عليه العقلانيون، وفرحوا به أيّما فرح-، الحافظ ابن حجر حيث قال في «الفتح»: «وظاهر الحديث الصحيح أنه خُلِق في ابتداء الأمر على طول ستين ذراعًا، وهو المعتمد...، قوله: «فلم يَزلْ الخلق يَنقصُ حتى الآن» أي أن كل قرن يكون نشـــأته في الطول أقصر من القرن الذي قبله، فانتهى تناقص الطول إلى هذه الأمة، واســـتقر الأمر عـــلى ذلك. وقال ابن التين قوله: «فلم يزل الخلق ينقص...»: «أي كما يزيد الشخص شيئًا فشيئًا، ولا يتبين ذلك فيما بين الساعتين، ولا اليومين، حتى إذا كثرت الأيام تبين، فكذلك هذا الحكم في النقص». ويُشكل على هذا ما يوجد الآن من آثار الأمم الســـالفة كديار ثمود فإن مساكنهم تدل على أن قاماتهم لم تكن مُفرطةَ الطول على حســـب ما يقتضيه الترتيب السابق، ولا شك أن عهدهم قديم، وأن الزمان الذي بينهم وبين آدم دون الزمان الذي بينهم وبين أول هذه الأمة، ولم يظهر لي إلى الآن ما يُزيل هذا الإشكال»[(١)].

(١) فتح الباري لابن حجر (٦/ ٣٦٧).

والجواب من وجهين:

الوجــه الأول- أن يُقال: الذي يظهر مــن كلام الحافظ ابن حجر أنه لم يطعن في الحديث ويستشــكله؛ لأنه قال في بداية الكلام: «وظاهر الحديث الصحيح أنه خُلِق في ابتداء الأمر على طُول سِتين ذراعًا، وهو المعتمد...»، إذ لو كان عنده إشــكال لما حكم عليه بالصحة، وأنه المعتمد بل استوجب التوقف فيه.

إذًا ما معنى استشكاله في آخر الكلام؟

والجواب: أنه استشــكل رَحِمَهُ ٱللَّهُ كيفية النقص الوارد في كلام ابن التين بأن النقص كان مُتدرجًا شيئًا فشــيئًا، وليس استشكاله في أن آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ خُلق ستون ذراعًا، وهذا كلامٌ سديدٌ من الحافظ، إذ لو كان النقص كما قال ابن التين لحصل الإشكال، ووجهه: بأن ديار ثمود في الحجر لا تزيد أبوابها عن أبواب ديارنا، وهم من القِدَم على ما يظهر أن يكونوا في نصف الطريق بيننا وبين آدم، فكان على هذا يجب أن تَطول أبدانهم عنا بنحو ثلاثين ذراعًا.

ولذلــك الواجب في مثل هذه النصوص المجملــة التي لم يرد فيها بيان الكيفية التسليم بظاهرها، وعدم الخوض فيها، فقد يكون النقص متدرجًا

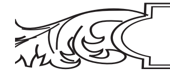


سريعًا إلى قوم ثمود ثم صار بطيئًا، أو يكون النقص حصل في أول جيل بعد آدم، أو غير ذلك من الاحتمالات التي لا يمكن أن نجزم بواحد منها؛ لعدم وجود الدليل، **إلا أنا على يقين من أمرين:**

أولًا- أنه خُلق ستون ذراعًا.

ثانيًا- أن النقص توقف إلى زمن نبينا الكريم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما عدا ذلك لا ينبغي الخوض فيه إلا بعلم، فَنكِلُ كَيفيتهِ إلى خالقه، وليس في الخوض فيه كبير فائدة. والحمد لله رب العالمين.

الوجه الثاني- قال محمد أبو شهبة: «ما استشكله الحافظ، ونقله أَبُو رَيَّةَ ليشكك القارئ في الحديث، فلا إشكال فيه -والحمد لله-، فعمر الدنيا لا يُقدّر ببضع آلاف السنين، ولا بعشرات الآلاف، وإنما يُقدّر بملايين السنين، وإلى هذا ذهب الباحثون في علوم طبقات الأرض، والأجناس، والحيوان، والطيور، فليس ببعيد أن يتناقص خلق ذرِيَّةَ آدم في هذه الآباد الطويلة حتى وصل إلى ما نحن عليه الآن، وإذا كان الحافظ قد استشكل ذلك في عصره فلا محل اليوم للاستشكال بعد تقدم العلوم والمعارف، ويظهر لي أن الحافظ كان مُتأثـرًا في مقالته هذه بما يزعمه أهل الكتاب عن



عُمْر الدنيا، وأنه سبعة آلاف سَنَةٍ، وهو باطل ولا شك، وقد تبين له فيما بعد أن لا استشكال وأنَّ عُمْرَ الدنيا أكثر من ذلك، فقال -في أثناء ذكر ما يستنبط من الحديث-: «وفيه أن المدة التي بين آدم والبعثة المحمدية فوق ما نُقل عن الإخباريين من أهل الكتاب وغيرهم بكثير»[1].

على أنه سيأتي -بإذن الله- مَزيدُ بَسْطٍ وبيان على المنكرين لطول آدم بدليل ما وُجِدَ من آثار قوم عاد[2].

❊ ❊ ❊

(١) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين (١/ ١٥٠)

(٢) سيأتي في (ص: ٤٩).

المطلب الرابع

رد الحديث لمخالفته للعقل

وأقدم من وَقفْتُ عليه مما رَدَّ الحديث بسبب مخالفته للعقل -ولم أقف على أحد سواه- كلام لمطهر بن طاهر المقدسي في كتابه «البدء والتاريخ» قال فيه: «رواه ابن إسحاق، عن الحسن، عن أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأما ما قيل: إن هامته كانت تمس السماء فمن ذلك الصلع، وأن الملائكة كانوا يتأذون مخشاة، فشكوه إلى الله تعالى، فبعث جبرائيل، فهمزه همزه طأطأ منه إلى ستين ذراعًا. فليس ممّا يعتمد، وكثير من المسلمين ينكرون طول ستين ذراعًا لخروجه عن العادة، اللَّهمّ إلا أن نَتأول على وجه آخر، لأن ما تصاعد عن وجه الأرض فهو من السماء، وما أظلك فهو السماء، والصلع عند الأطباء من الرطوبة في الدماغ...»[1].

والجواب عليه:

لقد أشكل عليَّ قوله: «إلى ستين ذراعًا، فليس ممّا يعتمد، وكثير من المسلمين يُنكرون طول ستين ذراعًا، لخروجه عن العادة» من أوجه:

(١) البدء والتاريخ (٢/ ٩٩)




أولًا- كيف يقــول عالم من علماء المســلمين المؤرخــين: إن كثيرًا من المسلمين؟ وكأنه بِمنَأىَ عنهم، وليس منهم.

ثانيًا- ثم إن من المعروف من مناهــج العلماء أنهم إذا أرادوا أن يُنكروا لفظًا من ألفــاظ الحديث يعزون ذلك للمحدثين، أمــا أن يعزوه إلى عامة المسلمين، فهذا ليس من منهجهم.

ثالثًــا- ثم إني لم أقف على من أنكر هذا الحديــث إلا ما نُقل عن ابن خلدون من إنكار طول قوم عاد[1]، وسيأتي الجواب عنه.

ولأجل هذه الأوجه وغيرها، بَدأتُ أتأمل، وأَبحثُ في صحة النص، ثم تبــين لي -بعد توفيق الله- أن النص لا يصح عن المطهر بن طاهر المقدسي؛ لأمور:

أن عبارة: «إلى ســتين ذراعًــا، فليس ممّا يعتمد، وكثير من المســلمين ينكرون طول ســتين ذراعًا؛ لخروجه عن العادة» غير موجودة في نسخة مكتبــة المصطفى، وهذا نص العبارة: «رواه ابن إســحاق[2] عن الحســن

(١) تقدم (ص: ٣٨).

(٢) في البدء: ابن ساحق، وهو خطأ، والصواب ما أثبته.



عن أُبيّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وأما مــا قيل: إن هامته كانت تمس السـماء فمن ذلك الصلع، وأن الملائكة كانوا يتأذون مخشاة، فشكوه إلى الله تعالى، فبعث جبرئيل، فهمزه همزة طأطأ منه إلى سـتين ذراعًا، لخروجه عن العادة، اللهم إلا أن نتأول على وجه؛ لأن ما تصاعد عن وجه الأرض فهو من السـماء، وما أظلك فهو السـماء، والصلع عند الأطباء من الرطوبة في الدماغ»[(١)].

ومما يقوي أن العبارة ليسـت من قول مطهر بـن طاهر المقدسي، وإنما هي -كـما يظهر- من زيـادات محقق الكتاب المسـتشرق النصراني كليمان هـوار، أن هناك عبارات في أماكن من الكتاب أوضح من هذه العبارة تجلي أنها من المسـتشرق، ومنها قوله: «روى المسـلمون أن الملائكة خُلقت من نور» [(٢)]، وقوله: «روى المسلمون أن الناس يُحشرون إلى بيت المقدس» [(٣)]، وقوله: «في أخبار المسلمين» [(٤)].

(١) البدء والتاريخ (١/ ١٠٧).

(٢) المصدر نفسه (١/ ١٦٩).

(٣) المصدر نفسه (٢/ ٢٣٠).

(٤) المصدر السابق (٣/ ١).

على أن هناك إشكالات كثيرة في نسبة الكتاب عمومًا لمطهر المقدسي، وهي على وجه الاختصار:

لم يذكر أحد من المؤرخين والمحدثين كتابه إلا أبا منصور الثعالبي مع أنه يحتاج إلى تحقيق [1].

وكذلك لم يذكر أحد من المؤرخين ترجمة للمطهر بن طاهر المقدسي، لا من قريب ولا بعيد، في حين أن من دُوْنه في التأليف ذُكرت له عشرات التراجم، قال البساطي: «لم تتعرض جميع مصادر التراجم من كتب الرجال، أو الجرح والتعديل، أو الطبقات، أو غيرها للحديث عن المقدسي، إنما ذكر المقدسي -عرضًا- ثلاثة مصادر فقط».

لا يعرف أين ولد؟ ولا أين عاش، وترعرع؟، قال البساطي: «إنه مما يُؤسفُ له عدم توصلنا إلى معرفة مكان وتاريخ ميلاد المقدسي من خلال المصادر، لكن الذي يبدو لنا أن المقدسي وُلِدَ: إما بالقدس حيث ينسب، وإما بسجستان حيث عاش واستوطن» [2].

---

(١) المطهر المقدسي ومنهجه التاريخي في كتاب البدء والتاريخ (ص: ٢٤).

(٢) المصدر نفسه (ص: ٢٩).



عـــالم أَلَّفَ كتابًا ككتاب «البدء والتاريـــخ»، لا يُعرف له عالمٌ واحدٌ من علماء عصره المشـــهورين، فهذا يقوي القرائن الســـابقة، **قال البســـاطي**: «ولذلك اجتهد الباحث في معرفة شـــيوخ المقدسي، من خلال ما ذكره في كتاب البدء، حيث ذكر عددًا من الشخصيات ما بين عالم وشاعر ونحوهما، أخذ عنهم بعض المعلومات، أو كان لـــه معهم مواقف، لكن ذلك لم يكن كافيًـــا؛ لأن أكثرهم مجاهيل، لم أعثر على تراجم لهـــم في المصادر التاريخية، ويُلاحظ أيضًـــا أنه لم يكن بينهـــم ولو عالم واحد من الأعلام المشـــهورة بسجستان، أو بست، أو غيرهما من مدن الإقليم»[١].

❊ ❊ ❊

(١) المصدر نفسه (ص: ٣٧).





المبحث الثالث

شبهات الطاعنين والجواب عليها



المبحث الثالث

شبهات الطاعنين والجواب عنها

بعد أن ذكرت كلام العلماء الربانيين، المعظمين لسنة خير المرسلين، وإنهم حتى إذا استشكلوا حديثًا صحيحًا يتهمون أنفسهم، ولا يعتدون على المنهج القويم الذي سار عليه العلماء من المحدثين، والمفسرين، والفقهاء، وغيرهم من أئمة الدين، لعلمهم بمحدودية علمهم، وخاصة إذا كان الحديث يتعلق بأمر غيبي فيُسلِّمون، ويَسْلَمون، ويُسلِمون.

ولكن البلية كل البلية، والمصيبة كل المصيبة عندما يتطاول المتعالم، والجاهل، ويُسفه جميع من تقدم من العلماء الذين قبلوا الحديث، ويعتمد في طعنه على نظريات علمية، من عقول، غربية أو شرقية؛ لرد ما صح من سنة خير البرية.

وممن تولى كِبَر الطعن في الحديث، وتسفيه علماء الحديث، عدنان إبراهيم - هداه الله إلى صراطه المستقيم - حيث انبرى ليطهر الأحاديث من المكذوب على رسوله الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -زعم- فقال: «بعض الناس لا يعنيهم العلم، يقولون: النبي قال هذا، يا أخي الكريم.. يا أخي الحبيب..

من قال لك أن النبي قال هذا؟، النبي حاشاه أن يقول شيئًا كهذا؛ لأننا نؤمن أنه نبي من عند الله، لا يكذب على الله، والله تعالى أوحى إليه، ولا يُوحي إليه إلا بما هو حق، يعني محال أن يُوحى إليه بشيء ويكون باطلًا»[1].

ويُسفه الإمام أحمد وصاحبي الصحيح، وأئمة الحديث الذين أجمعت الأمة على تزكيتهم، وعلمهم، وفضلهم، فيتهمهم بأنهم يهرفون بما لا يعرفون، فيقول: «هذا الحديث لو سمعه أي عالم متمرس في علم الأحياء سيرده مباشرة، ويقول أنتم قوم تهرفون بما لا تعرفون»[2]، سبحانك هذا بهتان عظيم.

ثم إنه بنى طعنه على أربع شبهات، ضمنتها أربعة مطالب، وأفردت مطلبًا خامسًا، لخصت فيه ما ورد فيها -والله أسأل التوفيق والسداد.

* * *

(١) خطبة مشكلتي مع صحيح البخاري. http://www.youtube.com/watch?v=L١rZAR

(٢) المصدر نفسه.



المبحث الثالث

المطلب الأول

شبهة الطعن في الحديث لأنه من الإسرائيليات

والشبهة ليست جديدة، بل قاعدة يتواصى بها العقلانيون، فقد عقد لها أبو رية بابًا في كتابه «أضواء على السنة المحمدية» [1]، وسرد فيه جملة من أحاديث الصحيحين التي لا مطعن فيها من حيث السند إلا أنها من الإسرائيليات، وكثيرًا ما يعولون على هذه الشبهة، وخاصة أحاديث الصحيحين التي لا مجال للطعن في سندها، وقد استدلوا لشبهتهم بأمرين:

الأول- أن الحديث موجود في التوراة، وذكر أبو رية -تحت باب أخذ أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من كعب الأحبار- فقال: «هذا الكلام قد جاء في «الإصحاح الأول» من «التوراة» -العهد القديم-، ونصُّه هناك: «وخلق الله الإنسان على صورته، لا صورة الله خلقه»» [2].

وقال عدنان إبراهيم: «وإلا الشبهة قائمة، بما أن همام بن منبه أصله يهودي وأسلم، الشبهة قائمة أنه قد يحتمل أن يراد على صورة الرحمن؛

(١) أضواء على السنة المحمدية (ص:١١٨).

(٢) أضواء على السنة المحمدية (ص:١٨٠).



لأن هذا مذكور في التوراة «نَخلقُ بشرًا على صورتنا»، هذا الحديث اسمه حديث «الصورة»...، وقد صَرّحَ في بعض الطُرُقِ «على صورة الرحمن»، فهذا من دسيس الإسرائيليات»[(١)].

الثاني- أن أحد رواة هذا الحديث كان يهوديًا ثم أسلم، وهو همام بن منبه، وهذا يقوي أن الحديث أصله من الإسرائيليات، قال: «وهذا الحديث يرويه همام بن منبه أخو وهب بن منبه، وكلاهما كانا يهوديين وأسلما...، وإلا الشبهة قائمة بما أن همام بن منبه أصله يهودي وأسلم، ...، فهذا من دسيس الإسرائيليات...، هذا من الإسرائيليات. الإسرائيليون أثروا في أحاديثنا وفي عقائدنا»[(٢)].

الجواب عن الشبهتين:

أما الشبهة الأولى، وهي أنه مأخوذ من الإسرائيليات، فلا شك أن هذه حيلة صاحب الهوى، فيصمه ويعميه، ويزين له سوء عمله ويغويه، قال تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ

---
(١) خطبة مشكلتي مع صحيح البخاري.

(٢) المصدر نفسه.



﴿عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ٢٣]، فالجواب عنها من وجهين:

أولًا- ورد طول أبينا آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ ستين ذراعًا في روايات أخرى غير هذا الحديث المزعوم أنه من الإسرائيليات، وهو ما أخرجه الشيخان، وغيرهما، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ أَوَّلَ زُمْرَةٍ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ عَلَى أَشَدِّ كَوْكَبٍ دُرِّيٍّ فِي السَّمَاءِ إِضَاءَةً، لاَ يَبُولُونَ وَلاَ يَتَغَوَّطُونَ، وَلاَ يَتْفِلُونَ وَلاَ يَمْتَخِطُونَ، أَمْشَاطُهُمُ الذَّهَبُ، وَرَشْحُهُمُ المِسْكُ، وَمَجَامِرُهُمْ الأَلُوَّةُ الأَنْجُوجُ، عُودُ الطِّيبِ وَأَزْوَاجُهُمُ الحُورُ العِينُ، عَلَى خَلْقِ رَجُلٍ وَاحِدٍ، عَلَى صُورَةِ أَبِيهِمْ آدَمَ، سِتُّونَ ذِرَاعًا فِي السَّمَاءِ**»[(١)]، فماذا أنتم قائلون أيها المعتدون؟ ليس هذا موجودًا في التوراة ولا في الإنجيل، فهل سَتُذْعِنون وتسلمون، وتستغفرون؟ أم ستصرون، وتستكبرون؟.

(١) تقدم تخريجه (ص: ٦).



ثانيًا- ثم يُقال: إن وجوده في التـــوراة عند اليهود، مع صحة ما عندنا، ممـــا يؤكد على صحته؛ لأن التوراة من عند الله، «فالأنبياء إخوة لعلات [1]، أُمهاتُهم شَتىَّ، ودينهم واحد» [2].

وها هو نبـــي الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دعا بالتوراة لكي يُبين لهـــم أنها تُوافق ما جـــاء به، ففي قصة آية الرجم التي رواهـــا الإمام البخاري من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قال: أتي النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ برجل وامرأة من اليهود قد زنيا، فقال لليهود: «ما تصنعون بهما؟»، قالوا: نُسخِّم وجوههما، ونخزيهما، قال: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ ۗ قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [آل عمـــران: ٩٣]، فجاءوا، فقالوا لرجل ممـــن يرضون: يا أعور، اقرأ، فقـــرأ حتى انتهى إلى موضع منها، فوضـــع يده عليه، قال: «ارفع يدك»، فرفـــع يده فإذا فيه آية

(١) **قـــال النووي**: «قال العلـــاء: أولاد العلات -بفتح العين المهملة وتشـــديد اللام-: هم الإخوة لأب من أمهات شـــتى، وأما الإخوة من الأبوين، فيقـــال لهم: أولاد الأعيان». شرح مسلم للنووي (١٥/ ١١٩).

(٢) جزء من حديـــث رواه البخـــاري (٤/ ١٦٧)، رقم(٣٤٤٣)، ومسـلـم (٤/ ١٨٣٧)، رقم(٢٣٦٥)، ونصه عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَنَا أَوْلَى النَّـــاسِ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، الْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ مِنْ عَلَّاتٍ، أُمَّهَاتُهُمْ شَـــتَّى، وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ**».

الرجم تَلوح، فقال: يا محمد، إن عليهما الرجم، ولكنا نكاتمه بيننا، فأمر بهما فرجما، فرأيته يجانئ عليها الحجارة»[1].

وهذا مما لا خلاف فيه بين العلماء، قال طاهر السمعوني في كتابه «توجيه النظر إلى أصول الأثر» -عندما ذكر مسألة شرع من قبلنا هل هو شرع لنا؟-: «وأما ما عُلم من غير جهتهم -أي اليهود والنصارى-، وهو ما ذكر منها في الكتاب والسنة، فمنه ما دل الدليل على الأخذ به، وهذا لا خلاف فيه عليه، ومنه ما دل الدليل على نسخه في شرعنا، وهذا أيضا كذلك، ومنه ما لم يدل الدليل على الأخذ به، ولا على نسخه فهذا هو الذي اختلف فيه»[2].

وأما الدليل الثاني وهو- أن همام بن منبه كان يهوديًا، فيجاب عليه بثلاثة أجوبة:

أولًا- هذا محض كذبٍ وافتراء، فهمام بن منبه هو: ابن كامل اليماني، أبو عقبة الصنعاني، الأبناوي، تابعي[3]، نعته الذهبي بقوله: «المحدث، المتقن،

(١) صحيح البخاري (٩/ ١٥٨)، رقم(٧٥٤٣).

(٢) توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ١٥٦).

(٣) والأبناوي: نِسْبَة إِلَى أَبنَاء الْفرس الَّذين نزلُوا الْيمن مِمَّن جهزهم كسْرَى مَعَ سيف بن =



أبــو عقبة، صاحب تلــك الصحيفة الصحيحة التي كتبهــا عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهـــي: نحو من مائة وأربعين حديثًــا، وَثقه أحمد بن حنبل، وابن معين، والعجلي، وغيرهم» [١].

وحَرِصـــتُ واجتهدتُ أن أرجع لترجمة همام بن منبه عند كل من ترجم له، لَعلي أظفــر بما يدل على هذه الفرية، فلم أجد أحدًا ذكر أنه كان يهوديًا، ثم أســـلم، بل هو مسلم منذ ولادته، ولا علاقة له باليهودية من قريب ولا من بعيد [٢].

=ذِي يزن إِلَى ملك الحبشة باليمن فطردوا الحبشة عن اليمن. توضيح المشتبه (١/ ١٤٢).

(١) **تنبيه**: الذي كان على الكفر ثم أســلم إنما هو: منبــه، أبو همام، وهو من أهل هراة، خرج فرفع إلى فــارس أيام كسرى، وكسرى أخرجــه من هراة، ثم إنه أســلم على عهد النبى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فحســن إســلامه فمســكن ولده وتوالدهم باليمن. ينظر: تهذيب الكمال (٣١/ ١٤٣).

(٢) العلــل ومعرفة الرجال لأحمــد -رواية المــروذي- (ص: ٦٣)، الثقات للعجلي (ص: ٤٦١)، التاريــخ الكبــير للبخــاري (٨/ ٢٣٦)، التاريخ الأوســط (٢/ ٣٣)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ١٠٧)، التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (١/ ٣٢١)، الثقات لابن حبان (٥/ ٥١٠)، مشــاهير علماء الأمصار لابن حبان (ص: ١٩٨)، تاريخ أســماء الثقات لابن شــاهين (ص: ٢٥١)، تاريخ دمشــق لابن عســاكر (٦٩/ ٧٧)، المؤتلف والمختلف للدارقطني (٤/ ٢١١٦)، ذكر أســماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومســلم للدارقطني (١/ ٣٩١)، رجال صحيح مســلم لابن منجوية(٢/ ٣٢١)، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح للباجي (٣/ ١١٧٨)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٢/ ١٣٩)، تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٩٨)، الكاشف (٢/ ٣٣٩)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٣١١)، التكميل في الجرح والتعديل لابن =

ثانيًا- ثم لو سلمنا جدلًا أنه كان يهوديًا وأسلم، فهذا لا يضيره فكم من مجوسي، ونصراني، ويهودي أسلم فحسن إسلامه، فليس كونه يهوديًا فأسلم جرحًا في الراوي.

وإن العلماء إنما استثنوا من كان يكثر ممن الإسرائيليات.

ثالثًا- ثم لو تنزلنا بأنه يهودي، فهل إذا روي الحديث عن غير يهودي ستأخذون به؟ فإن قالوا: نعم، فأقول: بأن ذكر طول أبينا آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ قد رواه عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جماعة منهم: أبو صالح، وأبو زرعة [(١)]، وغيرهما.

ومن هنا أخي المسلم تعلم كذب هؤلاء الطاعنين في سنة خير المرسلين، ولا يقولن قائل، أو يعترض معترض بأن هذا خطأ، وكل يُصيب ويُخطىء؟

فالجواب: لا يُغتفر خطأ من يشكك في السنة، ويطعن في رواتها، بل يجب على من يتصدى لهذا الباب أن يكون على قدر من العلم والدراية، والدربة، والبحث، والأدب، وخاصة أن أئمة الحديث أحكموها أيما إحكام، وبذلوا من أجلها الغالي والنفيس، من أوقاتهم، وأعمارهم، وأموالهم، فيأتي من

=كثير (٢/ ١١)، تهذيب التهذيب (١١/ ٦٧)، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم لابن عبد الهادي (ص: ١٦٥).

(١) تقدمت روايتها (ص: ٦).

يُســفههم، ويُجَهلهُم، ويتهمهم بأنهم يَهرفُون بــما لا يعرفون، فأقول: هذا قدرك، وهذا جهلك حتى تعرف من يَهرف بما لا يعرف.

* * *

المطلب الثاني

شبهة الطعن في الحديث لمخالفته للواقع

وهذه الشُّبهة مما اعتمد عليها المتأخرون الطاعنون في الحديث، ونقلت عن المؤرخ ابن خلدون، حيث قال: «وأكثر آثار الأقدمين لهذا العهد تسمّيها العامّة عاديّة، نسبةً إلى قوم عاد؛ لِتَوَهّمهم أنّ مباني عاد ومصانعهم إنّما عظمت لعظم أجسامهم، وتضاعف قدرهم. وليس كذلك، فقد نجد آثارًا كثيرة من آثار الذين تعرف مقادير أجسامهم من الأمم، وهي في مثل ذلك العِظَم، أو أعظم، كإيوان كسرى، ومباني العبيديّين من الشّيعة بإفريقيّة ...، وغير ذلك من المباني والهياكل التي نقلت إلينا أخبار أهلها قريبًا وبعيدًا، وتَيقّنا أنّهم لم يكونوا بإفراط في مقادير أجسامهم، وإنّما هذا رأي وَلِعَ به القصّاص عن قوم عاد وثمود والعمالقة.

ونجد بيوت ثمود في الحجر منحوتة إلى هذا العهد، وقد ثبت في الحديث الصّحيح أنّها بيوتهم، يمرّ بها الرّكب الحجازيّ أكثر السّنين، ويشاهدونها لا تزيد في جوّها، ومساحتها، وسمكها على المتعاهد»[(١)].

(١) تاريخ ابن خلدون (١/ ٤٢٩).



وقــال في موضع آخر عن ثمود: «وأمّا ثمود، وهم بنو ثمود بن كاثر بن إرم، فكانت ديارهم بالحجر ووادي القرى، فيما بين الحجاز والشام، وكانوا ينحتون بيوتهم في الجبــال، ويُقال لأنّ أعمارهم كان تطــول، فيأتي البلاء والخراب على بُيوتهم، فَنَحتوها لذلــك في الصخر، وهي لهذا العهد، وقد مرّ بها النبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في غزوة تبوك، ونهى عن دخولها كما في الصحيح، وفيه إشــارة إلى أنّها بيوت ثمود، أهل ذلك الجيل، ويشهد ذلك ببطلان ما يذهب إليه القصّاص، ووقع مثله للمســعوديّ، من أنّ أهل تلك الأجيال كانت أجسامهم مُفرطة في الطول والعظم، وهذه البيوت المشاهدة المنسوبة إليهم بكلام الصادق صلوات الله عليه، يشــهد بأنّهــم في طولهم، وعظم حجراتهم مثلنا سواء، فلا أقدم من عاد وأهل أجيالهم فيما بلغنا»[(١)].

والجواب من جهتين:

أولًا- كلام ابــن خلدون لا يظهر منه أنــه يَرُدُ ما في الصحيحين من أن طول أبينا آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ســتون ذراعًا، وغاية ما فيه أنه يَــرُدُ ما قيل في قوم عاد، وثمود مما ذهب إليه القصاص؛ لأنه لم يَرِدْ حديث صحيح في طولهم،

(١) المصدر نفسه (٢/ ٢٤).

فلا متمســـك بكلام ابن خلدون في رد ما في الصحيحين من طول أبينا آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ. والله أعلم.

إلا أن صاحب فيض القاري ذكر في شرحه على البخاري أن ابن خلدون أنكر الحديث -ولم أقف على قول ابن خلدون- قال محمد أنور شاه صاحب الفيض»: «قوله: «فَلَمْ يَزَلِ الخَلْقُ يَنْقُصُ...» ... إلخ، وأنكره ابن خَلْدُون، وقال: لم يَثْبُتْ عندنا من حال عماراتهم أنه كان طولهم ستين ذِرَاعًا في زمنٍ، بل بيوتُهم في الارتفاع فيما مضى كما هي اليوم.

قُلتُ: سبحان الله، ما حمله على إنكار حديثٍ صحيحٍ عند القوم، مع أنه قد دَلَّ تاريخُ عَادٍ على طُــولِ قَامتهم...، والذي ينبغي أن يُنْقَدَ في مثل هذا بالحديث الصحيح، لا أن يُحَرَّفَ الحديث، أو يُؤَوَّل بغير تَأْويله... »[(١)].

ثانيًا- أما إنكاره طول قوم عاد، وثمود فالجواب عليه من أوجه:

أما قوم عاد فجُملةٌ من الدلائل تدل على طولهم، منها ثلاثة:

أولًا- آيات القرآن تدل على أن الله فضل قوم عاد بعِظم في الأجســـاد؛ ولذلك منّ الله عليهم بقوله: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ

(١) فيض الباري على صحيح البخاري (٤/ ٣٤٢)

﴿وَزَادَكُمْ فِي ٱلْخَلْقِ بَصْطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩]، قال محمد بدر عالم: «قلت: وقد منَّ الله تعالى على قوم عاد بقوله: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي ٱلْخَلْقِ بَصْطَةً﴾، وأخرج الشيخ الألوسي تحته آثارًا تُؤَيِدُ هذا المعنى...، وغير ذلك من الآثار التي ذكرها، فدل القدر المشترك منها على طول قاماتهم جدًا، وأي حاجة لنا إلى تلك الآثار بعد ما قد منَّ الله عليهم بذلك، فلو كانوا أمثالنا في القامة والجثة، فبأي أمرٍ اِمتنَّ به عليهم، فإذا صرح به القرآن، وصح فيه الحديث، فبأي حديث بعده يؤمنون، ومن لم يجعل الله له نورًا فما له من نور»[1].

ثانيًا- وُجِدَ من المؤرخين من خالف ابن خلدون، ووقفوا على ما لم يقف عليه، ومن علم حجة على من لم يعلم، وإن كان الاعتماد في الأصل على ما ورد في الكتاب والسنة الصحيحة، وما ورد في غيرها يُسْتَأنسُ به.

فهذا المقريزي مُؤرخُ الديار المصرية، ذكر جملةً من الروايات التي تدل على وجود مثل هذه الأجساد، وختمها بقصص حصلت في عصره، وسأقتصر عليها، قال: «وأنا أدركت شيئًا من ذلك، وهو أنه ترافع في بعض

(١) حاشية محقق فيض الباري على صحيح البخاري (٤/ ٣٤٢).

الأيام طائفة من الحجارين إلى السلطان الملك الظاهر برقوق، أعوام بضع وتسعين وسبعمائة، وقد اختلفوا على مال وجدوه بجبل المقطم، وهو أنهم كانوا يقطعون الحجارة من مغار فيما يلي قلعة الجبل من بحريها، فانكشف لهم حجر أسود عليه كتابة، فاجتمعوا على قطع ما بين يدي هذا الحجر طمعًا في وجود مال، فانتهى بهم القطع إلى عمود عظيم قائم في قلب الجبل، فلعجلتهم أقبلوا بمعاولهم عليه حتى تكسر قطعا، فإذا هو مجوّف، وإنسان قائم على قدميه بطوله، وتناثر لهم من جهة رأسه دنانير كثيرة، فاقتسموها، وتنافسوا في قسمتها، واختلفوا حتى اشتهر أمرهم، وترافعوا إلى السلطان، فبعث من كشف المغار فوجد الحجر والعمود، وقد تكسر فأخذ منهم ما وجد بأيديهم من الدنانير، ولم يجد من يعرف ما قد كتب على الحجر، وتسامع الناس بالخبر، فأقبلوا إلى المغار وعبثوا برمّة الميت، فأخبرني من شاهد سنا من أسنان هذا الميت، أنها سوداء بقدر الباذنجانة وإن عظم ساقه فيما بين قدمه إلى ركبته خمسة أذرع، فيجيء هذا من حساب طوله عشرين ذراعًا وأزيد، ودماغ سنّ واحدة من أسنانه في قدر الباذنجانة، ما هو إلا كالقبة الكبيرة.



وأخبرني السـيد الشريف قاضي القضاة بدمشق شهاب الدين أحمد بن عليّ بن إبراهيم الحسـينيّ المعروف بابن عدنان، وبابن أبي الجن: أنه وقف في سـنة أربع عشرة وثمانمائة بمقبرة باب الصغير من دمشق على قبر ليدفن فيه ميتًا لهم، فلما تهيأ القبر، ولم يبق إلا أن يدلى فيه الميت، انخسـف، وخرج من الخسف ذباب كثير كبار زرق الألوان، حتى كادت تظلهم، فنزل الحفار في الخسف، فإذا قبر طوله اثنان وعشرون ذراعًا، وفيه بطوله ميت قد صار كالرماد.

وأخبرني أيضا: أنه شاهد بهذه المقبرة ضِرس إنسان، وله ثلاث شعب، وقد سـقطت منه قطعة، وهو في قدر البطيخة، وأنـه وزن بحضرته فبلغ رطلين وتسـع أواقي بالرطل الشامي، وإنّ القطعة التي انكسرت منه نحو أوقيتين بالشـامي، فيكون على هذا زنة هذا الضرس نحو اثني عشر رطلًا بالمصريّ، والله تعالى أعلم»[١].

ثالثًا- ما ذهب إليه جمع من المؤرخين أنهم بناة الأهرام، قال عبد الرحمن المصري في كتابه «فتوح مصر والمغرب»: «وفى زمان شـدّاد بن عاد، بنيت

(١) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريزي (١/ ٣٠١).

الأهرام كما ذكر عن بعض المحدّثين، ولم أجد عند أحد من أهل المعرفة من أهل مصر في الأهرام خبرًا يثبت»[(١)].

فمسألة من بنى الأهرام مختلف فيها من القدم، وليست كما يعتقد بعض الناس بأن من بناها الفراعنة، وأنها حقيقة لا تقبل النقاش.

ومن هنا انبرى للبحث في المســألة الأستاذ محمد سمير عطا[(٢)] في بحثه «عمالقة قوم عاد كانوا مصريين وهم بناة الأهرام منذ سبعين ألف سنة»[(٣)]، وذكر جملة من الأدلة القرآنية، والهندسية، والتاريخية، والجغرافية، والطبية، ونقل عن جمع من المؤرخين، وخَلُصَ أنه لا يمكن أن يتحقق هذا البناء إلا من قوم أعطاهم الله بســطة في الجسم، ثم أعقب ذلك بتفنيد ما اُعترض به عليه.

(١) فتوح مصر والمغرب لأبي القاسم المصري (ص: ٦٤).

(٢) مدير الأبحاث والتطوير بعدد من الشركات ، مدير عام شركة يورولنك كونزالت الألمانية الهولندية للاستشارات الاقتصادية، سجل ١٢ اختراعًا عالميًا في مجالات الكمبيوتر والقطارات والسيارات، باحث في مجال الإعجاز العلمي في القرآن الحكيم والسنة النبوية المطهرة، رئيس مركز «سنريهم آياتنا» للإعجاز العلمي في القرآن الحكيم، له جملة من الآراء المخالفة، والشاذة مثل مجرة درب التبانة هي عرش الرحمن، وغير ذلك. ينظر الرابط: http://www.europe-opportunities.com/index.php?page=manager

(٣) وله بحث قبله بعنوان: الفراعنة لصوص حضارة.



وذكر سؤالًا مهمًا بين يدي البحث: من بنى الأهرام؟ وما طريقة بناءها؟ وذكر تسعة أقوال، وَفَنَّدَ كل طريقة ذُكرت.

ثم ذكر أن جمعًا من الغربيين ذهبوا إلى أن الأهرام بناها قوم قبل الفراعنة، وأن الفراعنة إنما وجدوها مبنية فسكنوها، ثم حاول أن يربط بين ما ذكره الغربيون وبين ما ورد في القرآن الكريم من حال قوم عاد من أنهم كانوا طُوالًا، ثم قال: «فالدلائل القرآنية، والهندسية، والتاريخية، والجغرافية، والطبية تكاد تنطق، بل وتصرخ جميعها من فَرْطِ وُضُوحها وضوح الشمس لتشير بتلك الحقيقة المدوية، والأدلة على ذلك لا تُعدُ ولا تُحصى»[1].

وقد سرد الباحث خمسة عشر دليلًا، منهاما له قوة وحظ من النظر، ومنها ما يحتاج إلى نِقاش، ومنها ما فيه ضعف، وإليك بعضًا من تلك الأدلة:

الأول- الدلائل الدينية:

قوله تعالى: ﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ ﴿١٢٨﴾ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾ [الشعراء: ١٢٨-١٢٩]، بمعنى أتبنون بكل مرتفع من الأرض بناء

(١) ذِكْري لشيء من بحث الأستاذ محمد سمير عطا لا يلزم من ذلك موافقته في جميع ما ذهب إليه، وليس الاعتماد عليه، وإنما يذكر كالقرائن التي يستأنس بها، وإن كان الباحث قد ذكر جملة من الإشكالات التي لها حظ من النظر، والقرائن والدلائل التي تقوي ما ذهب إليه.

ضخم كالجبل بلا فائدة وهي بالأهرام، وتسكنون في مساكن مشيدة قوية كأنكم خالدون، مساكن الصعيد التي اتخذها الفراعنة من بعد معابد.

الثاني- الدلائل الهندسية: حجم الحجر المستخدم في تشييد تلك المباني يبدأ من متر مكعب ويصل في بعض الأحيان إلى عشرات الأمتار المكعبة!!، وزنه يصل أحيانًا إلى ألف طن (مليون كيلوجرام)!!، المسافات بين موقع تقطيع الحجارة وأماكن التشييد وصلت في بعض الأحيان إلى ٦٥٠ كيلومتر!!، ارتفاع البناء وصل إلى ١٦٣ متر!!

أما قوم عاد فكانوا عمالقة، يصل طول الواحد منهم إلى ١٥ مترًا كما ورد بالعديد من الروايات الإسلامية[1]، وبتناسب القوى مع الحجم كان ذلك الحجر المعجز بالنسبة لنا مجرد طوبة بالنسبة لهم.

الثالث- الدلائل المعمارية: عندما ننظر إلى ما يسمونه معابد الفراعنة، نجد أن الشبابيك مرتفعة للغاية، ولو تفكرنا قليلًا لوجدنا أنها تناسب

(١) لم يثبت ذلك في أحاديث صحيحة، وإنما توجد آثار في التفسير، وفي التاريخ، وإلا لو ثبت في الأحاديث الصحيحة لكان من أقوى الدلائل. والله أعلم.



ارتفـــاع وأطوال قوم عاد وليس الفراعنة، قـــارن أيضًا أحجام التماثيل من كباش، وصقور، وغيرهم[1].

الرابع- الدلائل الأثرية:

أين قصـــور ملوك الفراعنة؟ لماذا لا يتحـــدث عنها أحد؟ أو بالأحرى لماذا يخفونها؟ الســـبب أنهـــا مبنية من طين!! فهل يعقـــل أن هؤلاء الكفار الذين ادعوا الألوهية يشـــيدون قبورًا غاية في الروعة مثل الأهرامات -كما يزعمون الآن-، ويسكنون في بيوت حقيرة من الطين؟!.

لماذا تم بناء القلاع الفرعونية الخمســـة بسيناء من الطين؟ هل يعقل أن نركب سيارات من صاج، ونصنع دبابات من ورق؟ ألم يكن من المفترض أن تُشيد القلاع من أقوى ما يملكون؟.

عدم نقش الفراعنة أســـلوب بنـــاء الأهرامات، رغم نقشـــهم لجميع جوانب حياتهم من غذاء أو عادات .. إلخ، فذلك مما يدل على أنهم ليســـوا الُبناة، لذلك يُعْلنُ مسؤولو هيئة الآثار كل يوم عن نظريات جديدة لكيفية بناء الأهرام!!.

(١) وقد عزّزَ هذه الدلائل بصور تقوي ما ذهب إليه.

من المذهل أيضا اعتراف الفراعنة أنفسهم بأن بُناة الأهرام قوم غيرهم ذوو قوة فريدة، وذلك في نص البريشتا المنحوت على تمثال الإله القرد تحوتي حتب، والذي نصه كالآتي: «قوة ذراع الواحد من بناة الأهرام بألف رجل»[(١)].

رابعًا- أن هناك تلازمًا واطرادًا بين الطول والعمر، فكلما كان العمر طويلًا كان الجسم طويلًا، وممن تَبَنَّى هذه النظرية الباحث عز الدين كزابر[(٢)]، فأفرد بحثًا دلل فيه إلى صحة ما ذهب بعنوان: «طول آدم والإنسان، ومُنْحنى نُقْصانه مع الزمان، والرد على عدنان»، واستفتح بحثه بسؤال، وهو: «هل يلزم عن طول عمر آدم وذريته أن يكون أطوالهم

(١) ينظر جميع الدلائل من بحث محمد سمير عطا: «عمالقة قوم عاد كانوا مصريين وهم بناة الأهرام منذ سبعين ألف سنة» بتصرف يسير، وقد ذكر فيه جملة من الصور والحقائق الأخرى التي توصل إليها. رابط البحث: http://en.calameo.com/ ٠٠١٣٦٨٤١٢٥bb٥٩٩٩bb٩٣٤/read

(٢) باحث بمركز الدراسات الإنسانية والاجتماعية - الدمام - المملكة العربية السعودية، باحث فيزيائي، مهتم بالدراسات القرآنية المرتبطة بالعلوم الحديثة، تفسير القرآن، أصول الفقه، تاريخ العلوم وفلسفتها، له مجموعة بحوث، منها: براءة التفسير، والإعجاز العلمي في القرآن من الشكوك عليه، و قصةُ شمسٍ ...، حتى المُسْتَقَرْ. http://blog.icoproject.org/?author=١٧



وصفاتهم البدنية على ما غير ما نعهده الآن؟ أم أن طول العمر وهيئة الجسم مسألتان مُنْفِصلتان، ولا علاقة بينهما؟

نقول: إن ما نشـــاهده من عدم تحمل بدن الإنسان المعاصر إلا قليلًا من السنوات المعدودة وراء المائة في أقصى ما يتحمله بفعل الشيخوخة، أمرٌ لا يمكن الفكاك منه، بمعنى أنه من المســـتحيل -على ما تؤكده الشواهد- أن يكون الإنسان الأول ذا عمر يتجاوز المئات من السنين، ويصل إلى الألف في بواكـــيره، ثم يكون بدنه مماثل لبدنه الحالي، وتُفضِي هذه الاســـتحالة إلى ضرورة أن يُواكـــبَ طول عمر الإنســـان الأول بدنًا يتحمـــل هذه الحياة الطويلة.

وَيتَســـقُ هذا التوقع كل الاتســـاقِ مع حديث رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، الذي قال فيه: إن طول آدم كان ســـتين ذراعًا في السماء، كما يتسق أيضًا مع الدراســـات الحديثة التي تربط بين عُمْرِ الكائنـــات الحية وأحجامها، وأن الأكبر حجمًا منها أطول عمرًا، وأن الأطول عمرًا لا بد وأن يكون ذا حجم أكـــبر يدعم طول العمر، ويتحدّى موانع البقاء لفترات زمنيةٍ أَبعدَ كثيرًا مما

نَأْلَفَهُ، بمعنى أن كِبر الحجم أصبح لازمةً من لَوازِمِ طول العمر، وطول عمر الإنسان الأول -كما هو معلوم- قد استمد يقينه من يقين النص القرآني.

وعلى ذلك سيكون أمامنا مساران مفهومان:

الأول- ما تُؤدي إليه استنباطاتنا من طول عمر الإنسان الأول -كما نص على ذلك القرآن يَقينًا- وطول بدن آدم -كما نص عليه القرآن ترجيحا من جهة، والحديث النبوي ....، من جهة أخرى- والعلاقة بين تناقص كل من العمر والطول مع الزمن، وهذا هو المسار النقلي الاستنباطي.

الثاني- ما تُشيرُ إليه الدراسات الحديثة من علاقة بين طول عمر الكائنات الحية، وأحجام أبدانها، ثم ما يلحق بذلك مما سجله التاريخ من شهود عيان وحفريات [1]، وهذا هو المسار الرصدي الاستدلالي.

وإذا سَلِمَت آليات الاستنباطِ والاستدلالِ، فلا بد أن يتقاطع المساران في ما يحقق الرجحان، بعد استفراغ الوسع في معرفة الحق، وتمييزه من الباطل في المسألة» [2].

(١) والأستاذ عز الدين في صدد إعداد بحث في الحفريات البشرية، لعله يصدر قريبًا كما ذكر في بعض تعليقاته.

(٢) طول آدم والإنسان، ومنحنى نقصانه مع الزمان، والرد على عدنان، رابط: http:// kazaaber.blogspot.com/٢٠١٢/١٢/blog-post.html



ثم ذكر بعد ذلك تفصيل ما أجمله وسأقتصر على المفهوم الأول فقال:

«الأدلة الشرعية النقلية على طول آدم وأبنائه من بعده استنباطًا من آيات القرآن، وأنه كان ستين ذراعًا بقوة الحديث:

رغم أن القرآن لم ينص صراحةً على طول آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، إلا أن عددًا من الآيات قد استلزم هذا الطول المفرط لـه ولأبنائه الأقرب إليه فالأقرب، وذلك على الترتيب التالي بحسب تقدير قوة هذا الاستلزام:

١- قول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴾ [العنكبوت:١٤]، ومنه أن مُكث نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ في قومه أكثر من ٩٥٠ سنة يستلزم أنه كان ذا بدنٍ يتحمل هذا العُمر، وذلك باعتبار أن هذا العُمر المديد لم يكن معجزة خاصة بنوح، بل إنه خصيصة في الخلق بدأت في آدم، وتتالت في أبنائه، وأن تناقص العمر كان بتقدير الله عَزَّوَجَلَّ مع الزمان.

٢- قول الله تعالى عن قوم عاد: ﴿ كَذَّبَتْ عَادٌ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِى وَنُذُرِ ﴿١٨﴾ إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِى يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ ﴿١٩﴾ تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾ [القمر:١٨-٢٠]، وقال: ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى

ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ [الحاقة: ٧]، ومعلوم أن قوم عاد كانوا أول الأقوام التي أتت بعد الطوفان، كما يُفهم من قول الله تعالى: ﴿ أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ ۚ وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِى ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً ۖ فَٱذْكُرُوٓا۟ ءَالَآءَ ٱللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الأعراف: ٦٩]، ، وأن بين نوح وآدم عشرة قرون إنسانية كما جاء في الحديث[1].

والشاهد هنا أن وصف عاد -حين نزل بهم عذاب الله تعالى- بأنهم ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ ﴾ لا يستقيم مع أجساد البشر المعهودة لنا الآن، فالنخل التام النمو في الصحاري شبه الاستوائية، والتي منها المنطقة العربية، ومنها نوع يصل في أقصى أطواله إلى ما بين ٦٠ و ٨٠ قدمًا، أي ما بين ١٨ إلى ٢٤ مترًا، وربما أَزْيَد.

---

(١) يشير للحديث الذي أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٤/ ٦٩)، رقم [٦١٩٠] عن أبي أمامة، أن رجلا، قال: يا رسول الله أنبي كان آدم؟ قال: «نعم، مُكلّم»، قال: فكم كان بينه وبين نوح؟ قال: «عشرة قرون». قال محقق صحيح ابن حبان شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح.



وهذه الأطوال تستقيم تمامًا مع طول آدم البالغ ٢٨ مترًا «٦٠ ذراعا»، وبها يُعبِّر عن تناقص الطول بين آدم وعاد، ومن ثَم يكون من فوائد الآيات هنا أن أطوال قوم عاد كانت بهذه الأبعاد الشبيهة بأبعاد النخل.

٢- حديث: «خلق الله آدم وطوله ستون ذراعًا...»، وجدير بالاعتبار في هذا الحديث أنه يُعَيِنُ النسبة بين طول آدم وما نعهد من طول الإنسان، وهي ٦٠ ذراعًا إلى ٣,٨ ذراعًا، أي ١٦ ضعفًا تقريبًا، (الذراع = ٢٤ أصبعًا = ٤٦ سم)، وهذه النسبة هي النسبة بين طول عُمر آدم، أي ١٠٠٠ سنة، و٦٥ سنة هجرية، (وهي طول العمر المتوسط لأمة محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ، كما جاء في حديث آخر)، وعلى ذلك تكون النسبة الأخيرة ١٠٠٠/ ١,٦٣ = ١٦ تقريبًا[١].

وأما آثار قوم ثمود، وأن مبانيهم شهادة على أن طولهم قريبًا من طولنا، فالجواب عليه من ستة أوجه:

أولًا- أن هذه المساكن الموجودة والمساة بمدائن صالح ليست نسبة إلى النبي صالح عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، وإنما لرجل من الدولة العباسية، قال ابن ناصر الدين

(١) طول آدم والإنسان، ومنحنى نقصانه مع الزمان، والرد على عدنان بتصرف.

في «توضيح المشتبه»: «ومدائن صالح التي بالقرب من العلا في طريق الحاج من الشام بلد إسلامي، وصالح المنسوبة إليه من بني العباس بن عبد المطلب، وفيها قبور عليها نصائب تاريخها بعد الثلاث مائة، ذكره الحافظ أبو محمد القاسم ابن البرزالي، فيما وجدته بخطه»[(١)].

وممن ذهب إلى هذا التفريق حمد الجاسر في بحث بعنوان: «ليس الحجر مدائن صالح»، **فقال**: «والواقع أن إطلاق ذلك الاسم على هذا الوادي خطأ وقع فيه الناس مُنذُ عهدٍ قديمٍ، وتوضيح ذلك: أن الحجر هو الوادي الذي وَرَدَ ذكره في القرآن الكريم، وورد النهي عن الشرب من مائه سوى بئر الناقة التي كانت معروفة إلى عهد قريب؛ لأن هذا الوادي كانت منازل قوم غَضِبَ الله عليهم، فأهلكهم قبل ظهور الإسلام بعصور مجهولة»[(٢)].

ثم ذكر جُملةً من القرائن، **وقال**: «أما كيف نشأ الخطأ؛ فهو أن الحجر كان من منازل قوم النبي صالح، فكذبوه، فأهلكهم الله، ونجا صالح والذين آمنوا معه، وقد ذكر الله خبرهم في سور من القرآن الكريم، ومنها سورة الحِجْر؛ ففي الآية الحادية والثمانين منها: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَٰبُ ٱلْحِجْرِ ٱلْمُرْسَلِينَ

(١) توضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٨/ ٩٧).

(٢) مجلة العرب (ص:٣).



﴿٨٠﴾ وَءَاتَيۡنَٰهُمۡ ءَايَٰتِنَا فَكَانُواْ عَنۡهَا مُعۡرِضِينَ ﴿٨١﴾ وَكَانُواْ يَنۡحِتُونَ مِنَ ٱلۡجِبَالِ بُيُوتًا ءَامِنِينَ ﴿٨٢﴾ فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلصَّيۡحَةُ مُصۡبِحِينَ﴾ [الحِجْـر: ٨٠-٨٣]، وقـد بقيت آثار القوم في البيوت المنحوتة في الجبال، وفي الآبار المحفورة في الوادي، وفي غيرها؛ فكان المسافرون الذين يذهبون من الحجاز إلى الشام، أو من يمرون بهذه الجهات يُشاهدون تلك الآثار، وَيتَنَاقلون أخبارهم من الكتب أو من الرُواة، وكثير من رواة الأخبار ومُدَونيها لا يلتزمون الدِّقة وتَحري الصواب فيما ينقلون أو يكتبون، فوقع الخلط بين الآثار الواقعة شمال مدينة العلا في وادي الحجر، وهي آثار سابقة، وبين الآثار الواقعة جنوب مدينة العلا، وهي مما حدث في صدر الإسلام، وساعد على وقع الخلط أن الموضع الأخير جنوب العلا كان يُعرف بمدينة صالح، وهو رجل مسلم من بني العباس، ومدينته هذه كانت قائمة إلى القرن الرابع الهجري، وأن الموضع الأول الذي هو الحجر الواقع شمال العلا عرف سكانه بقوم صالح، وعرفت إحدى آباره ببئر ناقة صالح، وعرف موضع بأحد جباله بمسجد صالح - أي المكان الذي كان يتعبد فيه - ومن هنا أطلق على الحجر خطأ اسم «مدائن صالح»... إلخ»[1].

(١) مجلة العرب (ص:٤).

ثانيًا- أن تلك البيوت ليست للسكنى وإنما للاحتماء بها. قال الطهطاوي في «هداية الباري»: «ولا يشكل عليه ما يوجد الآن من آثار الأمم الخالية كديار ثمود في الجبال، فإنها تدل على عدم إفراط طولهم؛ لأن تلك البيوت الجبلية اتخذوها مأمنًا مما يحيق بهم، لا مساكن للتمتع حتى يُشَيدوها، ويرفعوا سُقُوفها، كما يُرشدُ إليه قوله تعالى: ﴿ وَكَانُوا۟ يَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ءَامِنِينَ ﴾، أي من نحوت البيوت الواسعة والمعاقل المنيعة، وانظر أسفار التفسير كمفاتيح الغيب للإمام الرازي، وروح المعاني للفاضل الآلوسي عند قوله: ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ ﴾، وتاريخ ابن الأثير ترى شاهد هذا الحديث»[1].

ثالثًا- أن هذه البيوت وإن كانت لقوم صالح فقد تم التعديل عليها، وتغيرها بما يوافق أجسام الأمم التي جاءت من بعدهم، وخاصة أنه وجد فيها أماكن واسعة جدًا، تدل على أنهم لم يكونوا في طول أجسامنا.

رابعًا- لا يلزم من طول قوم أن يكون القوم الذين بعدهم بنفس طولهم، ومما يدل على ذلك ظاهر قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ ﴾،

(١) هداية الباري ترتيب صحيح البخاري لعبد الرحيم الطهطاوي (١/ ٣٣٥).



فدلت الآية أن الله عَزَّوَجَلَّ زاد في أجسام قوم عاد على قوم نوح، **قال الطبري**: ﴿وَزَادَكُمْ فِي ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً ﴾، زاد في أجسامكم طُولًا وعِظَمًا على أجسام قوم نوح، وفي قُوَاكم على قُوَاهم، نعمة منه بذلك عليكم، فاذكروا نعمه وفضله الذي فضلكم به عليهم في أجسامكم وقُوَاكم، واشكروا الله على ذلك بإخلاص العبادة له، وترك الإشراك به، وهجر الأوثان والأنداد.»[١]، وعليه فقد يكونوا أقصر من قوم نوح بما قد يكون مُقاربًا إلى أطوالنا مع زيادة، ولكن قد لا تكون مُستغربة.

خامسًا- لا يلزم أن يكون النقص بالتدرج على درجة واحدة، قال أبو الفداء ابن مسعود[٢]: «حتى وإن سَلَّمْنَا بأن هذه الآثار والديار هي لقوم ثمود ونحوهم، فإنه لم يقل أحد بأن ظاهر الحديث يلزم منه أن يكون النقص على اطراده وتدرجه عبر الأجيال على وتيرة واحدة، (بمعنى أن يكون مُعَدل التناقُص من جيل إلى جيل ثابتًا لا يتغير)، فلربما كان التناقُص سريعًا في الأجيال الأولى قبل الطوفان، ثم كان التناقُص فيما بعد الطوفان

---

(١) جامع البيان في تأويل القرآن للطبري (١٢/ ٥٠٥).

(٢) لم أقف على اسمه، وهو مشرف في المجلس العلمي بموقع الألوكة، له مشاركات كثيرة، وردود قيمة.



في الأحجام والقــوى وأطوال الأعمار أَبطأ كثـيرًا، حتى وصل الحال إلى ما نحن عليه اليــوم، (وهو نظير ما كان عليه النــاس في زمان النبي محمد عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ)، فلا مزيد مــن التناقص بعد ذلك، فلعل بُناةَ الهرم المصري كانوا من زمان ما قبل الطوفــان، ممن كانوا أقرب إلى مقياس آدم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، بينما بُناة تلك الديار المنســوبة إلى ثمود ممن جاءوا بعد الطوفان من أجيال كانت إلى مِقْيَاسنا نحن اليوم أقرب..»[1].

سادسًــا- وبعد هذه الإشــكالات هل يَصحُ أن يُــرَدّ حديث في أعلى درجات الصِّحــة بمثل هذه الشــبهة؟، فإن هذه الطريقــة تُخالف المنهج الصحيح عنــد تعارض الأدلة؛ فــلا يُصار إلى الترجيح، وإســقاط أحد الدليلين إذا كانا مُتســاويين في القوة إلا عند عدم إمكانية الجمع، **وبالنظر إلى الدليلين المتعارضين نجد:**

أولًا- أن الجمع ممكــن، وقد ذكرت جملة من أوجه الجمع التي لها حظ من القوة، والنظر.

(١) موقع الألوكة- المجلس العلمي - مجلس علوم الحديث http://majles.alukah.net/t٤١٣١٨

ثانيًا- ثـــم إذا لم تقوَ هذه الأوجه عند الطاعـــن في الحديث، فيصار إلى الترجيح، فيقـــال: حديث في أعلى درجات الصحـــة، وليس بين من رواه وبـــين النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا الصحـــابي أبا هريـــرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يوجد من طعـــن فيه ورده من العلماء الســـابقين إلى عصرنا هذا، هل تســـقطه قضية تاريخية، أصحابها مختلفون فيها اختلافًا كثيرًا، ثم قد اعتراها ما اعتراها من الاحتمالات؟!، فلا شك أن الشـــبهة التاريخية تُرَدُّ، ولا يُرَدُّ الحديث الذي هو في أعلى درجات الصحة. والله أعلم.

* * *

المطلب الثالث

شبهة الطعن في الحديث لمخالفته نظريات علم الأحياء

ومن ذكر هذا الاعتراض عدنان إبراهيم ضمن خطبته «مشـــكلتي مع البخاري»، فقال: «اسمعوا الآن كيف سأشكل على هذا الحديث من باب آخـــر بطريقة علمية؟.. هذا الحديث لو ســـمعه أي عـــالم مُتمرس في علم الأحياء ســـيرده مباشرة، ويقول: أنتم قوم تَهْرِفون بما لا تعرفون. تعرفون لماذا؟ سأوضح هذا.. يوجد قانون في علم الأحياء يقول: «الزيادة في وزن الجســـم الحي المتعضي تتناسب طرديًا مع مكعب الزيادة في أبعاده الخطية»، طبعًا أبعاده الخطية يتحصل منها الحجم، إذ معروف أن الحجم هو ما تحتله البنية في الفراغ، ولكن الزيادة التي يكتسبها الجسم -تحديدًا الهيكل العظمي ومقطع العظم- لمقاومة الثقل والوزن تتناســـب مع مربع الزيادة في أبعاده الخطية، بمعنى -ولنكن واضحين- الآن آدم خلقه الله وطوله ستون ذراعًا، الذراع إما أن تكون ذراعًا شرعيًا، وإما أن تكون ذراعًا هاشـــمية، الذراع الشرعية ٢٤ إصبعًا، يعني تســـاوي ٤٨ ســـم بما يُقارب ٥٠ سم، والذراع الهاشمية ٣٢ إصبعًا تعادل ٦٤ سم بما يقارب ٦٥ سم، ولو حسبناها هكذا



في المتوسط كان طول آدم ٣٠م ثلاثين مترًا في المتوسط بين الذراع الهاشمية والـــذراع الشرعية، وإذا كان طوله ثلاثين مترًا هذا يعني تقريبًا أنه أَزْيَدُ منا بنحو عشرين مرة، فالآن آدم ضُوعف حجمه عشرين ضعفًا عنا، هذا بالنسبة للأبعاد الخطية، كم ســيتضاعف وزنه والتناسب هنا مع المكعب؟ سنقول ٢٠×٢٠×٢٠ أي ثمانيــة آلاف مرة، بينما هيكله العظمي كم ســيتضاعف لكي يحتمل هذا الثقل الزائد والتناســب هنا مع المربع؟ سنقول ٢٠×٢٠ أي أربعمائة مرة، أربعمائة مرة، والوزن ثمانية آلاف مرة، حتمًا ســيقول لك أي عالم في البيولوجي: مُستحيل أن يخلق هذا الخلق على الكوكب الأرضي. لماذا؟ لأنه سينهار مباشرة تحت ثقله ووزنه بالقانون، وللأسف أفلام الخيال العلمي التي نحضرها تشــوه هذا القانون العلمي، مثل الكنج كونج الذي هو أعظم من الغوريلا مئة مرة. كيف هذا؟ مستحيل. مئة مرة يعني حجمه يزيد عن الغوريلا ١٠٠×١٠٠×١٠٠=مليون مرة، والهيكل العظمي عنده ١٠٠×١٠٠ أي عشرة آلاف، وهذا مستحيل سينهار مباشرة. هذا خيال في علم البيولوجي»[(١)].

(١) خطبة مشكلتي مع البخاري.





والجواب على الشبهة من أوجه:

أولًا- أن هذه الشــبهة لا تَعْدُو أن تكون شــبهة مبنية على نظرية علمية محتملــة، فلا يعترض بها مع الأحاديث الصحيحــة الثابتة عن خير البرية، وفيها تعظيم للقدرة الإلهية الربانية، التي لا تصلها العقول البشرية.

ثانيًا- مما يقوي الجواب الأول أنها نظرية قابلة للرد بل قد تصل أحيانًا إلى حد التندر بسبب محدودية عقول البشر، فهم يضعون النظرية فيما يشاهدون وما لديهم مــن مُعْطَيَات، ثم بعد فترة تنجلي أن النظرية ضَرْبٌ من الخيال، وهــا هو الباحث عز الدين كزابر يرد على عدنان إبراهيم، ويُبينُ له أن هذه النظرية قديمــة، وهي تخالف النظريات الحديثــة في علم الأحياء، فقال: «يتكلم عما يُسمى تضخم الأنظمة في الأبعاد المكانية، ومنها الأجسام، كل الأجسام، حية كانت أو ميتة، أوليس الكلام مُنْصَبًّا على حجم آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فهيئة آدم بالنســبة لهيئة الإنسان اليوم هو تضخم في الصورة المجسمة، أي أننا لو أعدنا الخــط الزمني من الحاضر إلى الماضي حتى نصل إلى زمن آدم، لكان هذا الانتقال ليس إلا تضخمًا لحجم الإنســان من طوله الحالي «٣ أو ٣,٨ أذرع» إلى «٦٠ ذراعا»، ويُقال مثل ذلك في العرض والسَمك.



ثم يبين عز الدين أن هذا الكلام فيه إشـكالات وملحوظات من خمسة أوجـه، منها فيقول: «أن هـذا القانون ليس صلبًا جامـدًا كما قيل من أن ناتجه يكون بمجرد تكعيب الطول أو تربيعه، حسبما تتعلق الصفة المطلوبة بثلاثة أبعاد أو بُعْدَينِ، فهذا التكعيب والتربيع يكون فقط في أبسـط أنواع التضخم، ويسـمى بالتضخـم المتجانس، وهو حالة خاصـة ونادرة! أما القانون الأصـوب، وبالأخص في تطبيقاته في علـم الأحياء فهو الأعم، ويُسـمى التضخم الغير متجانس، أي التي تتضخم أبعاده المختلفة بنسب مختلفة».

ثم أورد عليه إشـكالًا وجيهًا من نفس مُنطلق القانون الذي بنى عليه الإشكال، يوضح بجلاء ضَعف ما ذهب إليه عدنان إبراهيم فقال: «والآن نتساءل لاستجلاء المسألة: إذا كان هذا الكائن العملاق الافتراضي آدم ذو الستين ذراعًا طولًا سينهار - بحسب عدنان إبراهيم - بسبب تضخمه فقط بهذه النسب، فلا بد أن ينهار كل كائن يتعرض لنفس معدلات التضخم!.

ولكننـا نعلـم أن من الكائنات مـا يوجد منه أنواع بينها من النسـب الحجمية ما يقارب نسـبة العشرين ضعفًا في الاستطالة، وأحيانًا يزيد عن

ذلك، ومن ثم مضاعفة الوزن قريب من عدة آلاف ومضاعفة المساحات المقطعية لعدة مئات».

ثم وضع صورة سُلْحِفَتين بينهما هذه النسب وما زالت على قيد الحياة، ثم أورد الإشكال فقال: «ويدلنا مثال السلاحف على دلالتين: الأولى: أن هناك نسبة في الطول تزيد عن ٢٠ ضعفًا، مثل تلك التي أرهبت عدنان إبراهيم، ولكنها لم تستدع بالضرورة أن يتزايد الحجم بنسبة التكعيب، والمساحات بنسبة التربيع. حيث إن نسبة الطول = ١٨٠/ ٨= ٢٢,٥ ضعفًا، ونسبة الوزن = ٤٠٠٠٠٠/ ١٣٠ = ٣٠٧٧ ضعفًا، ولو طبقًا قانون التكعيب لكانت نسب الأوزان = (٢٢,٥)٣ = ١١٣٩٠. وكم هو الفرق شاسعًا بين ٣٠٠٠ و ١١٠٠٠. والسبب أن عدنان إبراهيم قد قَيَّدَ نفسه بالتضخم المتجانس، وهو أمر نادر الحدوث، والغالب على علاقة الكائنات الحية إذا اختلفت أحجامها أن تتبع قانون التضخم أو التقلص اللامتجانس، وفيه تتعدل النسب جميعًا بما يوافق وظائف الأعضاء في أدائها الأمثل، فالعلاقة ليست تكبير وتصغير ساذج، كما نفعل نحن بكاميراتنا وأجهزة الحاسوب،



بل بالحجم الأمثل لعضو الكائن الحي الذي يتفق مع غيره من الأعضاء في اِنْسِيَاب العضو لأداء وظائفه بأعلى قيمة وظيفية».

ثم ضرب له مثالًا من جنس عمله الذي سَخِرَ فيه من أئمة الدين، وأنهم يَهْرِفون بما لا يعرفون، فقال: «ولنا أن نتخيل أحد تلك السلاحف الرقطاء الصغيرة، من جنوب أفريقيا، وقد أخذ حظًا من العلم، وجاءه خبر صادق بأن الأرض التي يعيشون عليها، بها سلاحف أخرى تصل في طولها عن ٥ , ٢٢ ضعف ما هو وقبيلته من طول، فقام خطيبًا في السلاحف يرعد ويتوعد باسم العلم، ويقول: لو أن هذا صحيحٌ لكانت في أوزانها تصل إلى (٥ , ٢٢)، أي إلى ١١٣٩٠ ضعف ما نحن عليه، ومستحيل أن يتحمل هيكل عظمي هذا الوزن، ومن قال هذا فلا بد أنه يَهْرِف بما لا يعلم!!!، ولكننا نعلم أن هذه السلحفاة مُخْطِئة، وكذلك عدنان إبراهيم!!!».

ثم سرد عز الدين أدلة أخرى على أنه لا يلزم من الطول أن يكون هناك تضخم في جميع أعضاء الجسد، ثم بَيَّنَ أن القانون الذي بَنى عليه عدنان إبراهيم بعيد عن الرصانة العلمية، فقال: «وهنا نرى أن خلق آدم وأبناءه من بعده لم يسِرْ في نسب أعضاءه على هذا النحو المبسط الذي افترضه عدنان



إبراهيم، وأن الخـــبرة الراهنة بعلوم الأحياء تُؤَكِـــدُ كل يوم على أن علاقة وظائف الأعضـــاء في الكائنات الحية بأحجامها المختلفة تتبع علاقات غير مُنْسَـــجِمة، أي تتبع توافقات حجمية مُتباينـــة، وأن أهلية الأعضاء في أداء وظيفتها تتعدل بدرجة النشـــاط الذي ينخرط العضو في أدائه، لذا سنُعدد الآن الأسباب التي تجعل من قانون التربيع والتكعيب الذي وضعه جاليليو قبل عدة قرون، واســـتخدمه عدنان إبراهيم على حاله كما هو، تطبيقًا بعيدًا كل البُعدِ على الرصانة العلمية التي يجب أن تُعالَجَ بها المسألة»[1].

❊ ❊ ❊

(١) طول آدم والإنسان، ومنحنى نقصانه مع الزمان، والرد على عدنان لعز الدين كزابر.

المطلب الرابع

شبهة الطعن

في الحديث لمخالفته حقائق علمية في الطب

أما الشُّـــبْهة الرابعة التي طُعِنَ بســـببها في الحديث، وهي شُبهةٌ في علم الطب، فقال عدنان إبراهيم: «هناك مشـــكلة طبية أخرى، يعرفها دارسو الطب وعلم وظائف الأعضاء الفســـيولوجي، ما هي؟ القلب مشكلته أن حجمه أصغر من أن يمد أنســـجة الجسم كلها بالدماء حين يضخ، سبحان الله! أصغر، فهو ليس كالكبد أعظم الأعضاء، عضو صغير نِسبيًا وإلى حد بعيـــد، ولكن القلب -وهذه حكمة الله بتقدير الله- يُعَوِّضُ هذا النقص في حجمه بماذا؟ بمطاطية ومُرونة الشرايين، ولذلك بهذا الحجم الصغير يمكن أن يمد هذا الجسم، لكن -وهذا هو الشيء الخطير- كل كيلوجرام زائد في الوزن يَقتضي أن ينشئ الجسم عدة كيلومترات من الشرايين الجديدة، ومن هنا تَكْمنُ خُطورة السِّـــمنة على صحة الإنسان وعلى قلبه، الأخطر من هذا إذا عدنا إلى قانون التكعيب وقانون التربيع، وإذا كان آدم أعظم منا بعشرين

مرة يكون أثقل منا وزنًا بثمانية آلاف مرة، وأن قلبه قد تضاعف أربعمائة مرة فقط، أيستطيع أن يُغذي وزنًا تضاعف ثمانية آلاف مرة؟!!!»[1].

الجواب على الشبهة

والــرد هو الرد الســابق مــن أن هذه نظريــات علميــة تحتمل الخطأ والصواب، وهي قابلة للــرد والقبول، فلا يعارض بهــا المنهج الرصين، وقــد رد عليه كذلك عز الدين كزابر بأن القانــون الذي بنى عليه النظرية الســابقة التي بَيّن ضَعْفَها بَنى عليه هذه الشُّــبْهة فقال: «هنا نرى أن قانون التربيع والتكعيب ما زال هو المسيطر على الموقف عند عدنان إبراهيم، وأن التضخم الخطي النسبي لكل أعضاء الجسم قد أصبح قاعدةً مُسَلمةً عنده، يُحكّمها في قبول أو رفض أي رؤية مختلفة قد تزاحمها في فهم الوقائع الغائبة عنا زَمنيًا، وبما يغيب معها من بيئات مجهولة الملابسات»[2].

ثم رد عليه ردًا علميًا وبَيَّن له خطأ ما ذهب إليه، وعلى كلٍّ، صح القانون أم لم يَصِــحْ، ففيه أَخْذٌ وعطاء، وهــو أضعف بكثير مما قرره علماء الحديث

(١) خطبة مشكلتي مع صحيح البخاري.

(٢) طول آدم والإنسان، ومنحنى نقصانه مع الزمان، والرد على عدنان لعز الدين كزابر



من قواعد وضوابط لمعرفة صِحةِ الحديث، فلا يعتمد على نظريات اعترض عليها.

ويحسن أن نختم هذا المبحث بالمشـــكلة التي يُعاني منها عدنان إبراهيم وأمثاله، وقد لمحها الباحث عــز الدين من كلام عدنان إبراهيم، ووجه له نصيحة، لَيْتَهُ ثم ليته يأخذ بها حتى يَسْــلَم من هذا الداء العضال، ويُســلْم غيره ممن ينقل لهم هــذا المرض؛ وهو الافتتان بالعلــم الغربي أمام النص الشرعي فيقــدس العلم، ويظُنّ بالشرع، فقــال -بكلام رصين، يدل على قلب ســليم مَليءٍ بتعظيم ربه العظيم، وأنه على كل شيء قدير-: «وأخيرًا: نَرُدُ على ما قاله عدنان إبراهيم في نهاية خطبة «مشــكلتي مع البخاري» في الثانية (١٧:١٩:١) ولمدة عشر ثواني منها، حيث قال: «القرآن ليس فيه أن طول آدم ثلاثون مترًا، لو فيه، لأشكل علينا جدًا ماذا نفعل؟!!! فهذا ضد العلم تمامًا!!

فنجيبه- ونِعْمَ الجواب-: نَعم، القــرآن ليس فيه هذا النص الصريح، ولكن فيه أن عمر نوح لا يقل عن ٩٥٠ ســنة، وهذا يستلزم بالضرورة أن

يكون طول جسم نوح، ومن ثَمَّ يكون طول جسم آدم وبنيه ما يتفق مع هذا الطول من العمر.

وقد أقام العلم الذي يستنصر به عدنان إبراهيم الدليل على طردية العلاقة بين طول العمر وحجم الجسم ...»[1]. فيكون بذلك عدنان إبراهيم قد أخطأ في نفيه احتواء القرآن على أي دَلالةٍ على طول آدم، والمُتضمَّنة في نفيه احتواء القرآن صراحةً على طول آدم. هذا بخلاف ما وراء ذلك من أدلة أخرى ... مثل ما حكاه القرآن عن أجساد قوم عاد، وكيف أنها كـ (أعجاز النخل) ودلالة هذا التشبيه على أطوال أجسادهم.

ونستغرب من رهبة عدنان إبراهيم من أن يتعارض شيء في القرآن مع العلم الحديث، واستفساره ماذا نفعل؟!!! فهذا ضد العلم تمامًا!!، وكان أولى به أن يستشكل على العلم أنه ضد القرآن! باعتبار أن القرآن هو المرجع وأن العلم الغربي هو المعارض والمشكل! وعليه عندئذ أن يسعى ليفعل شيئًا بالعلم نفسه ليوافقه مع القرآن، لا العكس كما أَلْمح، وتهيّب، وأخذه الحرج!!! ونسأله: أَوليست أعمار آدم ونوح التي تزيد عن ٩٥٠ سنة مما

(١) ولعز الدين كرابر بحث بعنوان: عُمْر البشرية، ومنحنى نقصان عُمْر الإنسان.



يتعارض مع العلم، والأخير منها صريـح في القرآن؟! - نعم، التعارض صريح - فماذا أنت فاعل إذًا؟!!!!

ونقول أخيرًا: سُـحقًا لعلمٍ -مُدَّعى- يُعَـارِضُ كلام الله تعالى الخالق البارئ، وإذا كان هـذا يُحرج عدنان إبراهيم أمام أوثـان العلم الحديث، فإنه لا يُحرجنا، بل إننا نتعالى على علمٍ -هذا شـأنه- بما أنزل الله تعالى من علم صادق، وحكمة بالغةٍ، ونعلم يقينًـا أن مثل هذا العلم الزائف الذي يُعـارض صريح القـرآن ومُتضمناته ومقاصده، وهـمٌ مظنون، أو زيفٌ كاذب، أو إفكٌ مفترى، سُرعان ما ينكشـف، وَيتَبدل، كما هي عادة علوم الغرب المتبدل أكثرها، وعلى النحو الذي يعترف به عُبّادهم من العلمانيين، أمثال خالد منتصر، في مثل أقواله: «منهج العلم التسـاؤل الدائم، والقلق المستمر، العلم مريض بالشك المزمن».

ومَعْلومٌ أن علمًا هذا شأنه، لا يسـتقر أبدًا على حال، إلا ما أَيَّدَهُ الواقع المطـرد، والتجارب المعمليـة والرصدية القاطعة. أمـا خلاف ذلك، من تنظيرات مُحتملـة، وتَرجيحات مُتقلبة، واسـتقراءات ناقصة، تكشـف

عوارها المعلومات المســتجدة على الدوام، فلا تصح أن تكون أصلًا يُحَاكَم إليها كتاب الله تعالى»[1].

* * *

(١) طول آدم والإنسان، ومنحنى نقصانه مع الزمان، والرد على عدنان لعز الدين كزابر.



الخاتمة

- وبعد هذا المعترك مع الشـــبهات الباطلات من العقلانيين الطاعنين في سُنة خير البريئات التي رواها أئمة أثبات، نصحوا للأمة، وبذلوا أَنْفَسَ الأوقات، في وصولها إلينا نقية من جميع الشـــائبات، إليك هذه النتائج التي تُبرهـــنُ على صِحةِ منهج أولئك الأئمة الثقـــات، وزيف منهج العقلانيين المفتونين ببهـــرج الغربيين والغربيات، هدانـــا الله وإياهم إلى جنة عرضها الأرض والسماوات.

- أن الصحيح من الروايات في طول أبينا آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ ستون ذراعًا وهو المخرج في الصحيحين، وغيرهما.

- نكارة لفظة: «سبعون ذراعًا، وعرضه في سبعة أذرع».

- نكارة لفظة: « اثنا عشر ذراعًا »، ولفظة:« وعرضه سبعة أذرع».

- نكارة لفظة: « ستون ذراعًا بذراع الملك»، وأن الصحيح بدون زيادة ذراع الملك.

- أن حديث: «كان آدم رجلًا طوالًا كأنه نخلة سَحُوقٌ». الصحيح أنه موقوف على أُبيّ بن كعب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ومع وقفه فهو ضعيف لِعلَّتين.

- **مواقف العلماء في توجيه حديث طول أبينا آدم** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ **أربعة مواقف:**

الأول- حمله على ظاهره، وأن طوله على الحقيقة ستون ذرعًا، وهو أقوى وأظهر الأقوال.

الثاني- أن طوله ستون ذراعًا عندما خلق في السماء، فلما نزل إلى الأرض كان طوله كسائر البشر.

الثالث- أنه ليس المراد بستين ذرعًا العدد، وإنما المبالغة في الطول.

الرابع- أنَّ الحديث فيه إشكال فيتوقف فيه، حتى يزول الإشكال.

- الفرق بين العلماء الربانيين المحكّمين والمعظمين لسنة خير المرسلين، وبين المتعالمين من العقلانيين المعتدين على سنة خير المرسلين، في موقفهم من الأحاديث الصحيحة الثابتة المشكلة، أو المتشابهة، التي لم يقفوا له على حل، التوقف، والتأمل، والتَّريُّث وعدم الطعن، والتشكيك فيها وفي رواتها، ، وأما المعتدون فقالوا: «هذا الحديث لو سمعه أي عالم مُتمرسٌ في علم الأحياء سَيَردُّهُ مباشرة، ويقول: أنتم قوم تَهْرِفُون بما لا تعرفون».





- استعانة الطاعنين في الحديث بالكذب -سواءً بقصد أم بغير قصد- حتى يصلوا إلى مَآربهم في تَقوية باطلهم، كما فعل عدنان إبراهيم في الراوي همام بن منبه الذي أخرج أحاديثه صاحبا الصحيح، وجميع الأئمة، فاتهمه بأنه كان يهوديًا ثم أسلم، وهو من اليهودية براء.

- كل ما أثير حول الحديث من طعون، إنما هي شُبهات أوهى من بيت العنكبوت، لا تقوى على الطعن في حديث الصحيحين الذي تعاقب أئمة الإسلام على رِوايته، وهو في الصحيفة الصحيحة لهمام بن منبه التي ليس بينه وبين النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا أبا هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

- أول من وقفت عليه ممن طعن في الحديث من جهة العقل مطهّر بن طاهر المقدسي في كتابه «البدء والتاريخ»، وبعد البحث والتحقيق تَبين أنه ليس من كلامه بل مدخل في الكتاب، وأصابع الاتهام تتجه إلى المستشرق النَّصراني كليمان هوار، فهناك جملة من القرائن التي تدل على أنه منه.

- من أبرز أمراض الطاعنين في سنة خير المرسلين، والمشككين فيها، هو مرض الافتتان والتقديس للعلوم والنظريات والقوانين الغربية كما ظهر ذلك جليًا من كلام عدنان إبراهيم عندما استشكل طول أبينا آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ،



ثم حمد الله أنه لم يكن في القرآن، إذ لو كان في القرآن لكان مُحْرِجًا لنا؛ لأنه يُخالف العلم، فجعل العلم هو المقدّس وهو الحَكَمُ والفيصل، وهو يُشْكِل علي كل شيءٍ، ولا يُشْكَل عليه شيء.

- على حسب ما اطلعت عليه من خلال هذا البحث، وما سبقه من البحوث في مجال الطعن في السنة، والرد على الطاعنين، أن الرد على الطاعنين يحتاج إلى أن يدعم بالرد العلمي التجريبي؛ لأن شريحة كبيرة يتأثرون بالنواحي العلمية، وهذا ظهر لي جَليًا من خلال التعليقات على بحوث عز الدين كزابر، وغيره، ممن يجدون النواحي العلمية التجريبية، وأنه أزال شبهات كثيرة عنهم، مع أن الأصل في المؤمن لا يحتاج إلى الردود العلمية التجريبية، وأن المنهج الذي سار عليه أئمة الدنيا، وما تحقق لهم من الهداية والتوفيق والنجاح والفلاح يكفي في ذلك.

- **قال الحافظ ابن حجر**: «إذا تكلم المرء في غير فَنِّهِ أتى بهذه بالعجائب»[1]، وأحيانًا بالعظائم، وأنت تَلْحَظُه جَليًا في اعتراض عدنان إبراهيم عندما طعن في الحديث من الناحية الحديثية، ووقع في خطأٍ فاحشٍ، حيث اتهم همام بن منبه بأنه كان يهوديًا، ثم طعن في الحديث لمخالفته للواقع التاريخي،

(١) فتح الباري (٣/ ٥٨٤).



الخاتمة

وتقدم الجواب عليه، وفيه ما فيه، ثم انتقل إلى النظريات الأحيائية واعتمد على قواعد غير مرعية، ثم ختم اعتراضه بالناحية الطبية، وأُشــكِلَ عليه ما أُشْكِل، ثم بعد هذا التخبط كله يتهم أهل الحديث، وَأَئِمةِ الدنيا الحريصين على سنة خير المرسلين صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأنهم يرْوون الإسرائيليات المكذوبات على خير البريات صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهل بعد هذا الغرور غرور؟، وهل بعد هذا التعدي تعدي؟!!!.

اللهم أَلْهِمنَا رُشْدَنَا، وأَعِذْنَا من شرور أنفسنا، وأحسن عاقبتنا في الأمور كُلِها وأعذنا من خزي الدنيا وعذاب الآخرة

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا الله أستغفرك وأتوب إليك

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين



فهرس المراجع

١ - إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (المتوفى: ٨٤٠هـ)، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

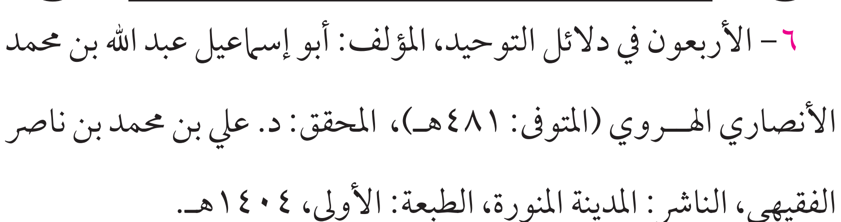
٢ - إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، المؤلف : أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى : ٨٥٢هـ)، تحقيق : مركز خدمة السنة والسيرة ، بإشراف د زهير بن ناصر الناصر (راجعه ووحد منهج التعليق والإخراج)، الناشر : مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) - ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة)، الطبعة : الأولى ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.



٣- إثارة الفوائد المجموعة في الإشـــارة إلى الفرائد المسموعة، المؤلف : صلاح الدين أبو ســـعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى : ٧٦١هـ)، المحقق : مرزق بن هياس آل مرزوق الزهراني، الناشر : مكتبة العلوم والحكم، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٥ - ٢٠٠٤ م.

٤- الأحاديث المائة المشـــتملة عـــلى مائة نســـبة إلى الصنائع، المؤلف: شـــمس الدين محمد بن عـــلي بن خمارويه بن طولون الدمشـــقي الصالحي الحنفي (المتوفى: ٩٥٣هـ)، المحقق: مســـعد عبد الحميد السعدني، الناشر: دار الطلائع.

٥- الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومســـلم في صحيحيهما، المؤلف: ضيـــاء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى: ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: معالي الأستاذ الدكتـــور عبد الملك بن عبـــد الله بن دهيش، النـــاشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠م.

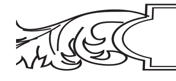


٦- الأربعون في دلائل التوحيد، المؤلف: أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي (المتوفى: ٤٨١هـ)، المحقق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الناشر: المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٧- الإرشاد شرح لمعة الاعتقاد بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

٨- الأسماء والصفات للبيهقي، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.





٩- أضواء على السنة المحمدية، المؤلف: محمود أبو رية، الناشر: دار المعراف، الطبعة: السادسة.

١٠- أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام الدارقطني، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، المحقق: محمود محمد محمود حسن نصار / السيد يوسف، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

١١- الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة، المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها / عالم الكتب - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

١٢- **الأوائل للطبراني، المؤلف**: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: محمد

شكور بن محمود الحاجي أمرير، الناشر: مؤسسة الرسالة/دار الفرقان - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٣ - بحث محمد سمير عطا «عمالقة قوم عاد كانوا مصريين وهم بنات الأهرام منذ سبعين ألف سنة».

١٤ - بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، المؤلف: يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن ابن المِبْرَد الحنبلي (المتوفى: ٩٠٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتورة رَوْحِية عبد الرحمن السويفي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

١٥ - البدء والتاريخ، المؤلف: المطهر بن طاهر المقدسي (المتوفى: نحو ٣٥٥هـ)، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد.

١٦- البدايــة والنهاية، المؤلف: أبو الفداء إســماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشــقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: علي شــيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٠٨، هـ- ١٩٨٨م.

١٧- البعث والنشــور للبيهقي، المؤلف: أحمد بن الحســين بن علي بن موســى الخُسْرَوْجِردي الخراســاني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ، تحقيق: الشيخ عامر أحمد حيــدر، الناشر: مركز الخدمات والأبحــاث الثقافية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م.

١٨- **البعــث، المؤلف**: أبــو بكر بن أبي داود، عبد الله بن ســليمان بن الأشــعث الأزدي السجســتاني (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: خادم الســنة المطهرة أبو هاجر محمد الســعيد بن بســيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م.

١٩- تاريــخ ابن معين (رواية الدوري)، المؤلــف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بســطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي



(المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٠- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق.

٢١- تاريخ أسماء الثقات، المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٢٢- التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى:

٢٥٦هـ)، المحقق: محمـــود إبراهيم زايد، النـــاشر: دار الوعي مكتبة دار التراث - حلب القاهرة.

٢٣- التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - الســفر الثالث، المؤلف: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.

٢٤- التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إســماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخـــاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

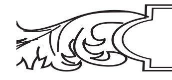
٢٥- تاريخ دمشـــق، المؤلف: أبو القاســـم علي بن الحســـن بن هبة الله المعـــروف بابن عســـاكر (المتوفى: ٥٧١هـــ)، المحقق: عمـــرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.



٢٦- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.

٢٧- ترتيب الأمالي الخميسية للشجري، مؤلف الأمالي: يحيى (المرشد بالله) بن الحسين (الموفق) بن إسماعيل بن زيد الحسني الشجري الجرجاني (المتوفى ٤٩٩ هـ)، رتبها: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي (المتوفى: ٦١٠هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٨- الترغيب والترهيب، المؤلف: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)، المحقق: أيمن بن صالح بن شعبان، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.





٢٩- التعديـــل والتجريح لمن خرج له البخـــاري في الجامع الصحيح، المؤلف: أبو الوليد ســليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ) المحقق: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنـــشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٠- تعظيم قدر الصلاة، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (المتوفى: ٢٩٤هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣١- تفســير القرآن العزيز، المؤلف: أبو عبـــد الله محمد بن عبد الله بن عيســى بن محمد المري، الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي (المتوفى: ٣٩٩هـ)، المحقق: أبو عبد الله حســين بن عكاشــة - محمد بن مصطفى الكنــز، الناشر: الفــاروق الحديثة - مــصر/ القاهرة، الطبعــة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.



٣٢- تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية.

٣٣- تفسير القرآن العظيم، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.

٣٤- التفسير من سنن سعيد بن منصور - محققًا، المؤلف: أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (المتوفى: ٢٢٧هـ)، دراسة وتحقيق: د سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٣٥- تفسير يحيى بن سلام، المؤلف: يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، التيمي بالولاء، من تيم ربيعة، البصري ثم الإفريقي القيرواني (المتوفى: ٢٠٠هـ)،

تقديم وتحقيق: الدكتورة هند شـــلبي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٣٦- التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، دراســة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراســات الإســلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م.

٣٧- تهذيب التهذيب، المؤلف: أبــو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

٣٨- تهذيب الكمال في أســماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.التقريب»



٣٩- توجيه النظر إلى أصول الأثر، المؤلف: طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (المتوفى: ١٣٣٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

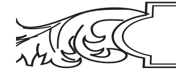
٤٠- التوحيد ومعرفة أسماء الله عَزَّوَجَلَّ وصفاته على الاتفاق والتفرد لابن منده، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: الدكتور علي بن محمد ناصر الفقيهي الأستاذ المشارك في قسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، دار العلوم والحكم، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٤١- الثاني من أجزاء ابن الصواف، المؤلف: محمد بن أحمد بن الحسن بن إسحاق ابن الصواف، أبو علي البغدادي (المتوفى: ٣٥٩هـ)، الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤م.

٤٢- الثاني من أمالي أبي الحســين بن بشران، المؤلف: علي بن محمد بن عبد الله بن بشران الأموي أبو الحسين البغدادي المعدل (المتوفى: ٤١٥هـ)، الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشــبكة الإسلامية، الطبعة: الأولى،١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.

٤٣- الثقــات، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمــد بن حبان بن معاذ بن مَعْبــدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُســتي (المتــوفى: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م.

٤٤- الجامع (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق)، المؤلف: معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن (المتوفى: ١٥٣هـ)، المحقــق: حبيب الرحمن الأعظمي، النــاشر: المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.





٤٥- جامــع البيان في تأويل القرآن، المؤلــف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفــر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شــاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.

٤٦- جامع التحصيل في أحكام المراســيل، المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

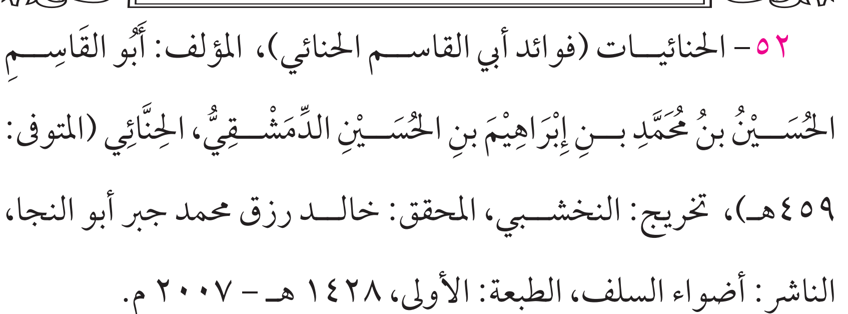
٤٧- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وســننه وأيامه = صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ

٤٨- **الجرح والتعديل، المؤلف**: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ- ١٩٥٢م.

٤٩- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: مطبعة المدني، القاهرة.

٥٠- حسن الظن بالله، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)، المحقق: مخلص محمد، الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ - ١٩٨٨م.

٥١- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.



٥٢- الحنائيـات (فوائد أبي القاسـم الحنائي)، المؤلف: أَبُو القَاسِـمِ الحُسَـيْنُ بنُ مُحَمَّدِ بـنِ إِبْرَاهِيْمَ بنِ الحُسَـيْنِ الدِّمَشْـقِيُّ، الحِنَّائِي (المتوفى: ٤٥٩هـ)، تخريج: النخشـبي، المحقق: خالـد رزق محمد جبر أبو النجا، الناشر: أضواء السلف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٥٣- دفاع عن السُنَّة ورد شبه المُسْتَشْرِقِينَ والكتاب المعاصرين، المؤلف: محمد بن محمد بن سـويلم أبو شُـهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥م.

٥٤- الديباج على صحيح مسـلم بن الحجاج، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حقق أصله، وعلق عليه: أبو اسحق الحويني الأثري، النـاشر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية - الخبر، الطبعة: الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

٥٥- ديـوان الضعفاء والمتروكين وخلق مـن المجهولين وثقات فيهم لين، المؤلف: شـمس الدين أبو عبد الله محمد بـن أحمد بن عثمان بن قَايْماز

الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: حماد الأنصاري، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة-مكة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٥٦- ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (المتوفى: ٨٠٨هـ)، المحقق: خليل شحادة، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٥٧- ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: بوران الضناوي / كمال يوسف الحوت، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

٥٨- رجال صحيح مسلم، المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن مَنْجُويَه (المتوفى: ٤٢٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

٥٩- تهذيب الأسماء واللغات، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٦٠- الرد على الجهمية، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: علي محمد ناصر الفقيهي، الناشر: المكتبة الأثرية - باكستان.

٦١- الرقة والبكاء، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار النشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٦٢- الروض الداني (المعجم الصغير)، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)،

المحقق: محمد شكور أمرير، الناشر: المكتب الإسلامي دار عمار -بيروت عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٦٣- الزهد والرقائق لابن المبارك يليه «مَا رَوَاهُ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ فِي نُسْخَتِهِ زَائِدًا عَلَى مَا رَوَاهُ الْمَرْوَزِيُّ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ فِي كِتَابِ الزُّهْدِ»، المؤلف: أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرْوزي (المتوفى: ١٨١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٦٤- **الزهد، المؤلف**: أبو السَّرِي هَنَّاد بن السَّرِي بن مصعب بن أبي بكر بن شبر بن صعفوق بن عمرو بن زرارة بن عدس بن زيد التميمي الدارمي الكوفي (المتوفى: ٢٤٣هـ)، المحقق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

٦٥- **الزهد، المؤلف**: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، وضع حواشيه: محمد عبد السلام شاهين،

الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٦٦- سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

٦٧- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

«تاريخ بغداد»

٦٨- سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد، أبو بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: ٤٢٥هـ)، المحقق:

عبد الرحيم محمد القشقري،الناشر: كتب خانه جميلي - لاهور، باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ. «الإكمال» لابن ماكولا.

٦٩- سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٧٠- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، المؤلف: أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (المتوفى: ٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة - السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

٧١- شرح السنة، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٧٢- صحيح ابن حبـان بترتيب ابن بلبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبـان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُسـتي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٧٣- صحيفة همام بن منبه، المؤلف: أبو عقبة همام بن منبه بن كامل بن سيج اليماني الصنعاني الأبناوي (المتوفى: ١٣١هـ)، المحقق: علي حسن علي عبد الحميد، الناشر: المكتب الإسلامي / دار عمار - بيروت / عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٧٤- صفة الجنة وما أعد الله لأهلها من النعيم، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سـفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)، المحقق: عبد الرحيم أحمد عبد الرحيم العساسلة، راجعه: الدكتور نجم عبد الرحمن خلف، الناشر: دار البشير - مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٧٥- صفة الجنة، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، المحقق: علي رضا عبد الله، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق / سوريا.

٧٦- طبقات الشافعية الكبرى، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

٧٧- الطبقات الكبرى، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.

٧٨- طبقات علماء إفريقية، وكتاب طبقات علماء تونس، المؤلف: محمد بن أحمد بن تميم التميمي المغربي الإفريقي، أبو العرب (المتوفى: ٣٣٣هـ)، الناشر: دار الكتاب اللبناني، بيروت - لبنان.

٧٩- طرح التثريـــب في شرح التقريب (المقصـــود بالتقريب: تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد)، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، أكمله ابنه: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعـــة ولي الدين، ابن العراقـــي (المتوفى: ٨٢٦هــــ)، الناشر: الطبعة المصرية القديمـــة - وصورتها دور عدة منها (دار إحيـــاء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي).

٨٠- طول آدم والإنسان، ومنحنى نقصانه مع الزمان، والرد على عدنان

٨١- الطيوريات، انتخاب: صدر الدين، أبو طاهر السِّـــلَفي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سِـــلَفَه الأصبهـــاني (المتوفى: ٥٧٦هـ)، من أصول: أبو الحســـين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري (المتوفى: ٥٠٠هـ)، دراسة وتحقيق: دسمان يحيى معالي، عباس صخر الحسن، الناشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.



٨٢- العظمة، المؤلف: أبو محمد عبــد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشــيخ الأصبهاني (المتــوفى: ٣٦٩هـ)، المحقق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٨٣- العقوبات المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)، المتوفى ٢٨١ هـ، تحقيق: محمد خير رمضان يوســف، الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

٨٤- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، المؤلف: أبو الحســن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر، علق

عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.

٨٥- العلل والسؤالات، الكتاب: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، كتاب الضعفاء: لأبي زرعة الرازي، الرسالة العلمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٨٦- فتاوى دار الإفتاء المصرية، المؤلف: دار الإفتاء المصرية، [الكتاب مرقم آليا].

٨٧- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المؤلف: الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني،مع تعليقات العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز والعلامة عبد الرحمن بن ناصر البراك، اعتنى به: نظر بن محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة: الرابعة، ١٤٣٢هـ.

٨٨- فتوح مصر والمغرب، المؤلف: عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، أبو القاسم المصري (المتوفى: ٢٥٧هـ)، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، عام النشر: ١٤١٥ هـ.

٨٩- الفوائد، المؤلف: أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي ثم الدمشقي (المتوفى: ٤١٤هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

٩٠- فيض الباري على صحيح البخاري، أمالي: محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة النشر: ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٩١- القائد إلى تصحيح العقائد (وهو القسم الرابع من كتاب «التنكيل بـما تأنيب الكوثري من الأباطيل»)، المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، المحقق: محمد ناصر



الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسـلامي، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م. دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين ط مجمع البحوث

٩٢- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المؤلف: شمس الديـن أبو عبـد الله محمد بن أحمد بن عثـمان بن قَايْـماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسســة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ-١٩٩٢م.

٩٣- الكامـل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمـد عبد الموجود-علي محمد معوض، النـاشر: الكتـب العلمية-بيروت-لبنان، الطبعـة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٩٤- كتاب التوحيـد وإثبات صفات الرب عز وجـل، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسـحاق بـن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السـلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان،

الناشر: مكتبة الرشد - السعودية - الرياض، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٩٥- كتاب القدر، المؤلف: أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُسْتَفَاض الفِرْيابِي (المتوفى: ٣٠١هـ)، المحقق: عبد الله بن حمد المنصور، الناشر: أضواء السلف، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

٩٦- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٩٧- لسان الميزان، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م.

٩٨- مجلة العرب - الجزء ١ و ٢ - المؤلف: حمد الجاسر، السنة ١٣ - ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م

٩٩- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤م.

١٠٠- مستخرج أبي عوانة، المؤلف: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٠١- المستدرك على الصحيحين، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

١٠٢- مسند أبي يعلى، المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي بن المُثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة الأولى، سنة النشر: ١٤٠٤هـ.

١٠٣- مسند إسحاق بن راهويه - مسند ابن عباس، المؤلف: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـابن راهويه (المتوفى: ٢٣٨هـ)، المحقق: محمد مختار ضرار المفتي، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.

١٠٤- مسند الإمام أحمد، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، بإشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة النشر: ١٤٢١هـ.

١٠٥- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق ابن خلاد بن عبيد الله العتكي، المعروف بالبزار، المحققون: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من (١ إلى ٩)، وعادل بن سعد،



(حقــق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشــافعي، (الجزء ١٨)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى: بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م.

١٠٦- مســند الشاميين، المؤلف: ســليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشــامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

١٠٧- مشــاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على ابراهيم، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنــشر والتوزيع - المنصورة، الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

١٠٨- مشــيخة ابن البخاري، المؤلف: أحمد بن محمد بن عبد الله، أبو العباس، جمال الدين ابن الظاهري، الحنفي (المتوفى: ٦٩٦هـ)، المحقق: د.

عوض عتقي سعد الحازمي، الناشر: دار عالم الفؤاد - مكة / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ.

المطهر المقدسي ومنهجه التاريخي في كتاب البدء والتاريخ

١٠٩- معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، المؤلف : محيي السنة ، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى : ٥١٠هـ)، المحقق : عبد الرزاق المهدي، الناشر : دار إحياء التراث العربي -بيروت، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٠ هـ.

١١٠- المعجم الأوسط، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة.

١١١- معجم الشيوخ، المؤلف: ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: الدكتورة



وفاء تقي الدين، الناشر: دار البشـــائر - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

١١٢- معرفة الثقات من رجال أهـــل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجـــلي الكوفي (المتـــوفى: ٢٦١هـ)، المحقـــق: عبد العليـــم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١١٣- المعرفة والتاريخ، المؤلف: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفســـوي، أبو يوســـف (المتوفى: ٢٧٧هـ)، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١م.

١١٤- مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمـــود طرائقها، المؤلف: أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن ســـهل بن شـــاكر الخرائطي السامري (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تقديم وتحقيـــق: أيمن عبد الجابر البحيري، الناشر: دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ- ١٩٩٩ م.

١١٥- مــن كلام أحمد بن حنبــل في علل الحديــث ومعرفة الرجال، المؤلــف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أســد الشــيباني (المتــوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: صبحي البدري الســامرائي، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

١١٦- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

١١٧- المواعظ والاعتبــار بذكر الخطط والآثار، المؤلف: أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (المتوفى: ٨٤٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

١١٨- المؤتَلِف والمختَلِف، المؤلف: أبو الحســن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مســعود بن النعمان بن دينار البغــدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيــق: موفق بن عبد الله بن عبد القــادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١١٩- المؤتَلِف والمختَلِف، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٢٠- المطهر المقدسي ومنهجه التاريخي في كتاب البدء والتاريخ، إعداد الباحث: محمد السيد إبراهيم البساطي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١٢١- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣م.

١٢٢- هداية الباري ترتيب صحيح البخاري، عبد الرحيم الطهطاوي، الناشر: دار الريان للتراث، مصر، تاريخ النشر: ١٩٩٨م.





مراجع البحث من الشبكة العنكبوتية:

١ – طول آدم والإنسان، ومنحنى نقصانه مع الزمان، والرد على عدنان، تأليف: عز الدين كزابر.

٢ – عمالقة قوم عاد كانوا مصريين وهم بنات الأهرام منذ سبعين ألف سنة، تأليف: محمد سمير عطا.

٣– خطبة مشكلتي مع صحيح البخاري، د. عدنان إبراهيم.

❊ ❊ ❊



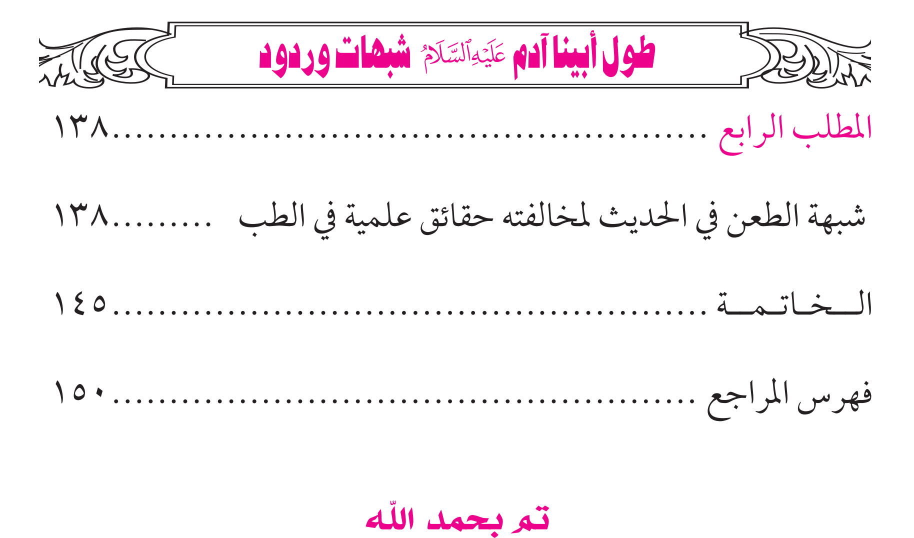
المحتويات

المبحث الأول

المبحث الثاني

الفهرس

المبحث الثالث



تم بحمد الله



طول أبينا آدم عليه السلام

شبهات - وردود

مما أخبر به ﷺ ما يتعلق بخلق آدم عليه السلام وصفته، حيث دلت الروايات الصحيحة على أن طوله ستون ذراعاً، فأما المؤمنون فيعلمون أن هذا حق لا مرية فيه، وأما الذين في قلوبهم زيغ فإن أبصارهم تعمى عن الهدى، وتضل عن الرشاد، فيعرضون ما جاء في الشريعة على عقولهم القاصرة، فما وافقها فهو عندهم الصواب، وما خالفها فهو الخطأ، ولا عجب منهم فالجهل مطيتهم، واتباع الهوى مُنْيتُهم.

وقد قام المؤلف في هذا الكتاب بجمع الروايات الواردة في حديث طول أبينا آدم عليه السلام، ودراستها دراسة نقدية لتمييز الثابت من الروايات، مع نقل كلام العلماء حول معنى الحديث.

كما قام المؤلف -أيضاً- بالرد على من طعن في الحديث، وبيان الإشكالات والرد عليها رداً علمياً مؤصلاً.

966556663617 ☎ 0148288838 ✉ 42371 - 4160
info@waqfaletqan.com sunnahcen.com/nusrah